



PROVISIONAL

A/40/PV.57  
11 November 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسي : السيد دي بينيني (اسبانيا)

شم : السيد هيبورن (نائب الرئيس) (جزر البهاما)

- برنامج العمل

- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى

في الالعاب الرياضية

(ج) تقرير الامين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥١٠٨٢ 85-64338/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠برنامج العمل

الرئيسى: (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أدلي ببيان عن برنامج

العمل للأسبوع القادم حيث أن بعض التغييرات أُدخلت على البيانات السابقة .  
يوم الاثنين ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، تبدأ الجمعية نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في كمبوتشيا" .  
ويوم الأربعاء ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، تتناول الجمعية البند ٤٠ من جدول الأعمال المعنون "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" .  
ويوم الخميس ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، تنظر الجمعية في البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" .  
وصباح يوم الجمعة ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، تستأنف الجمعية نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .  
وعصر نفس اليوم تبدأ الجمعية نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال المعنون "نداء رسمي الى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الأعمال المسلحة دون إبطاء وفض خلافاتها عن طريق المفاوضات ، والى الدول الاعضاء في الامم المتحدة من أجل الإلتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى" .

السند ٢٥ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/40/22 و Add.1-4)؛
- (ب) تقرير اللجنة المختصة لمياعة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى  
الالعاب الرياضية (A/40/36)؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/780)؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/805) .

السيد المسفر (الامارات العربية المتحدة) : دعوني فى مستهل كلمتي هذه أن أعبر عن تقدير وفد بلادى للجهود المتواصلة التى تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فى إعداد التقارير وتزويد الرأى العام بالوشائق والمعلومات عن سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، ولاشك فى أن أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد كشفت وحققت منجزات تمثلت فى تنوير الرأى العام العالمى . ونحن نحتفل بمرور أربعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة ، فقد أجمع المتحدثون بمختلف مذاهبهم السياسية واختلاف ثقافتهم على إدانة وشجب حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وذلك لممارساتها الاستعمارية العنصرية التوسعية البغيضة . وقد أدان المتحدثون أيضا أعمال العدوان التى ترتكبها حكومة بريتوريا فى الجنوب الافريقى ضد دول افريقية مستقلة . ان ذلك العدوان يبين بجلاء أن الفصل العنصرى يشكل تهديدا خطيرا ليس على الدول الافريقية المجاورة فحسب بل على السلم والامن الدوليين ، وأن الحرية والعدالة والسلام واستقلال الشعوب فى افريقيا لن تتحقق الا اذا تم القضاء على هذا النظام الشرير الذى تمثله حكومة بريتوريا العنصرية .

على الرغم من سياسات القمع والارهاب التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضد السكان ، فان الثورة الوطنية فى الجنوب الافريقى عازمة على الاستمرار حتى يتحقق النصر على ذلك النظام العنصرى البغيض . لكن الامر يتطلب تضافر الجهود الدولية ، وتوفر الارادة السياسية من جانب المجتمع الدولى كله ، ليس ذلك فحسب بل

يتوجب تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل الدول الاعضاء  
في هذه المنظمة الدولية التي نحتفل بعيدنا الاربعين .

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ليس لديه مقومات الحياة والتوسع لو لم  
يجد من يمد له يد العون والمساعدة والمخاضة السياسية . ان ذلك النظام يستمد  
عافيته وبقائه من الدعم السياسى والاقتصادى من بعض الدول الغربية ، وخاصة الشركات  
الاحتكارية الاستعمارية . ومن ذلك المنطلق فاننا نطالب الدول الصناعية ، حكومات  
و شعوبا ، بتغليب المصالح الوطنية للشعب الافريقى على المصالح الانانية التي تتمثل  
في تحقيق ارباح مالية آنية ، وبان يترفعوا عن إيهام أنفسهم بان مؤسساتهم  
الاقتصادية العاملة في جنوب افريقيا تعمل على تحقيق العدالة والمساواة والامتناع  
بانهاء نظام الفصل العنصرى . ان هذا القول يرفضه العقل والمنطق .

في تموز/يوليه من هذا العام ، ١٩٨٥ ، فرضت ملطات بريتوريا العنصرية قانون  
الطوارئ على المواطنين الافارقة اصحاب الحق الشرعيين في الحياة في بلادهم بغية  
ارغامهم على السكوت عن المطالبة بحقوقهم المشروعة في الحرية والمساواة والامتناع ،  
لكن تلك القوانين الطارئة زادت الشعب في الجنوب الافريقى اصرارا على الاستمرار في  
نضاله من اجل تحقيق اهدافه المشروعة ، وبالرغم من احتجاز ما يزيد عن ثلاثة الاف من  
السكان الافارقة المعارضين لسياسة الفصل العنصرى ، وقتل ما يزيد عن ١٥٠ شخصا بموجب  
تلك التدابير الوحشية ، فان مقاومة الظلم والقهر مازالت مستمرة . اننا في هذا  
البيان لا نعدد الانتهاكات العنصرية لحقوق الانسان في جنوب افريقيا لاننا نؤمن بان  
نظام بريتوريا نفسه غير انساني ، وبالتالي فكل ما يصدر عنه يعتبر انتهاكا لحقوق  
الانسان وكرامته ، وعلينا جميعا ان نعمل بكل امانة واخلاص من اجل القضاء على هذا  
النظام العنصرى البغيض .

ومن غرابة الامور ان نجد اولئك الذين يتعاطفون مع حكومة جنوب افريقيا  
ويؤيدونها في المحافل الدولية ، ويقفون ضد فرض عقوبات على ذلك النظام العنصرى ،  
طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، يُنقَّبون من أنفسهم حماة لحرية الشعوب  
والافراد ، دعاء للديمقراطية . ونحن بدورنا نتساءل ما هو مفهوم الحرية لديهم ؟



وما هو مفهوم الديمقراطية عندهم ؟ ان الحرية والديمقراطية تعملان على حماية الانسان من القهر والظلم بلا تمييز ، وتعملان على المحافظة على انسانيته وكرامته .  
نريد ان نذكر انصار الشيطان الحاكم في جنوب افريقيا بان ارادة الشعوب لن تقهر ولدينا عبرة من التاريخ الحديث - انتصار شعب لبنان على الغزاة الصهاينة ، وانتصار شعب زيمبابوي على حكم الاقلية البيضاء . وعلى ذلك فاني اؤكد باسم دول الامارات العربية المتحدة تاييدنا للكفاح البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا البطل من اجل تحقيق حقوقه المشروعة ، وندين بكل شدة اجراءات القمع والارهاب التي تمارسها حكومة بريتوريا العنصرية ضد السكان الافارقة ، كما ندين بشدة التعاون القائم بين النظامين العنصريين في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة .

وبالرغم من ان العلاقة بين النظام العنصري الاستيطاني في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين تعود الى عام ١٩٤٨ ، الا ان السنوات الاخيرة قد شهدت تعاوناً متزايداً بين النظامين العنصريين وصل الى حد قيام تحالف فعلي لا يهدد السلم والامن في الجنوب الافريقي والشرق الاوسط فحسب ، بل يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين . واشباتا لتلك الصلة فاني اقتبس مما قاله السيد روبرت موفابسي ، رئيس وزراء زيمبابوي ، في رسالته المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، والموجهة الى اللجنة الخاصة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري :

"وليس هناك ما يدل بصورة افضل ، او يثبت بطريقة اوضح ، على التشابه بين الصهاينة والفصل العنصري اكثر من المستوى المتزايد الذي لا يمكن انكاره للتعاون السياسي والعسكري والاقتصادي بين 'البيويريين' والصهاينة - وهو بالتأكيد حلف غير مقدس ."  
(A/AC.115/PV.561 ، الصفحتان ١٦ و ١٧ ) .

ان لدينا الادلة والبراهين التي لا تحتاج الى جدل عن التعاون المطلق بين الكيانيين العنصريين في فلسطين المحتلة ، من قبل الغزاة الصهاينة وفي جنوب افريقيا

المحتلة ، من قبل الاستعماريين الغربيين . ويكفي أن أشير الى بعض وثائق الامم المتحدة التي تبين التعاون بين الكيانين العنصريين وأشير الى الوثائق :  
A/40/22/Add.2 ، المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والوثيقة A/40/520 ،  
المؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، والوثيقة A/AC.109/825 ، المؤرخة في ٧ أيار/مايو  
١٩٨٥ .

وعندما تحدث مندوب الكيان الصهيوني بالامس أمام الجمعية العامة ذكر أن حكومة جنوب افريقيا العنصرية تعتمد على واردات النفط من منطقة الخليج . وكعادة الصهاينة ، لديهم القدرة على خلق اكاذيب وتدعيمها بالأرقام والتواريخ حتى تظهر وكأنها حقائق علمية . ان لديهم القدرة على التزوير والخداع ثم العمل على نشر تلك الاكاذيب وعمليات التزوير في مؤسساتهم الاعلامية ، ثم يبدأون في تصديقها ويروجون تلك الاكاذيب . وما محاولاتهم بالامس في الجمعية العامة وفي لجانها خلال الاسابيع الماضية بالتركيز على اكذوبتهم النفطية الا من أجل تحويل مجرى النقاش الى أمور جانبية وذلك دفاعا عن نظامهم العنصرى ونظام بريتوريا العنصرى الآخر . واشباتا للحقائق فاني ابين ما يلي :

- ١- ان دولة الامارات العربية المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الامن وجامعة الدول العربية وقرارات دول عدم الانحياز بغرض حظر نفطي واقتصادي على جنوب افريقيا .
- ٢- اننا ملتزمون التزاما تاما بقرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وان جميع الدول الافريقية الصديقة تعلم التزامنا بذلك .
- ٣- ان ما ورد في تقرير مكتب بحوث الشحن في امستردام - الذى يروج الممثل الصهيوني اشاعته حوله - بشأن نقل البترول من ميناء خورفكان ، وميناء الفجيرة في منطقة الخليج ، فقد ابلغت سلطات بلادى المختمة بعدم صحة ما ورد في تلك التقارير ، وأن الحقائق الجغرافية تؤيد ذلك ، اذ ان ميناء خورفكان يطل على مياه البحر العربى وليس مياه الخليج وأن هذا الميناء ليس من موانئ الشحن المعروفة ، وهو غير صالح لرمو الناقلات النفطية . كما ان ميناء الفجيرة أيضا يقع على مياه البحر العربى . ولم يكتشف البترول في امارة الفجيرة حتى هذا التاريخ وليس بها ميناء يسمح برمو الناقلات .
- ٤- ان السلطات المختمة في دولة الامارات العربية المتحدة تشترط في مبيعاتها للبترول وفحنه شهادات تثبت وصول تلك الشحنات الى ميناء المصب ، وان

الشركات الناقلة التي تتعامل مع موانئ جنوب افريقيا العنصرية لا يسمح لها بالرسم في موانئ دولة الامارات العربية المتحدة .  
وقبل ان انهي كلمتي اود ان اؤكد باسم حكومة بلادي ادانتنا المطلقة لكل المتعاملين مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا والنظام العنصرى الاخر الصهيونى في فلسطين .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحكم

الاستبدادى العرقى للفصل العنصرى يتهاوى الان . فالى مجتمع يقوم على ايديولوجية تتبعها الدولة للتمييز العنصرى تنكر حقوق الانسان الاساسية ماله الانهيار . ومن المثير ان نرى ان الاقلية البيضاء ، وهي تواجه معارضة داخلية وخارجية متزايدة لا تجد امامها من طريق سوى القمع باستخدام القوة .

وتدرك هذه الجمعية تماما الوحشية المتزايدة التي يمارسها نظام الفصل العنصرى . وينبغى الا يدع البيان القوى البليغ الذى ادلى به الاسقف توتو يوم الاثنين الماضى احدا غير موقن بالحقائق في جنوب افريقيا . وقد قدم السفير غاربا ممثل نيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لنا بدقة حقائق الحالة . اى اعمال القتل والتعذيب وسائر الاعمال الوحشية التي ترتكبها الشرطة والسلطات العسكرية كل يوم . لقد مد النظام في الاسبوع الماضى فقط حالة الطوارئ ولقى القبض على عدد من زعماء المعارضة في اقليم كيب . ان الرد المتفطرى والعنيد للنظام على المعارضة الداخلية والخارجية امر وارد في وثائق هذه المنظمة أيضا .وبيانات ممثلى جنوب افريقيا في مجلس الامن تعبر عن هذا الموقف المتحدى .

لقد وصلت المقاومة المنظمة في جنوب افريقيا الى مستوى لم يسبق له مثيل . فالتأييد الداخلى للمؤتمر الوطنى الافريقى يتزايد . والجبهة الديمقراطية المتحدة اصبح بها اكثر من مليونين من الاعضاء اليوم . والنقابات العمالية يتسع نطاقها بسرعة . والشعب المضطهد في جنوب افريقيا غير راغب بعد الان في انتظار المجتمع الدولى ليتخذ اجراء ما . والكنائس تشترك في الكفاح بشكل فعال ، و اجزاء من قطاع الاعمال تؤيد المناداة باحداث تغييرات اساسية .



ان نهاية الفصل العنصرى أكيدة . ونظام الاقلية في جنوب افريقيا تتزايد عزلته أكثر فأكثر .

إزاء هذه الخلفية ، فان الاسباب التي تدعو الى اتخاذ الامم المتحدة اجراء عاجلا متسقا ضد الفصل العنصرى واضحة : أولا ، الفصل العنصرى يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛ ثانيا ، ان انتهاكات جنوب افريقيا للسلم واستخدامها للقوة المسلحة ضد دول مجاورة ذات سيادة ظاهرة عادية تتزايد دوما ؛ ثالثا ، ان انتهاكات ترتكب في جنوب افريقيا على نطاق واسع لحقوق الانسان التي يتضمنها الاعلان العالمي وصكوك أساسية أخرى للأمم المتحدة ؛ رابعا ، ان الفصل العنصرى أيضا نظام للاستغلال الاقتصادى المكثف .

وان اتخاذ اجراء دولي فعال ليس مجرد عمل من أعمال اللياقة ، بل هو واجب على جميع الدول الموقعة على ميثاق الامم المتحدة . ويعهد الميثاق الى مجلس الامن بمسؤولية رئيسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وان بلادى تطالب المجلس وبصفة خاصة الاعضاء الدائمين فيه - بالوفاء بمسؤولياته في هذا الاطار .

ترحب السويد بقرار مجلس الامن ٥٦٩ (١٩٨٥) بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح . فقد قبل مجلس الامن بهذا القرار مفهوم الجزاءات الاقتصادية . وعليه الآن ان يمضي في هذا الطريق ويزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وتوقيع جزاءات الزامية واسعة النطاق أمر ضرورى لتحقيق هذا .

وأود هنا أن أعرب عن رضانا العميق لاشتراكنا في العمل الخاص بالقرار المتعلق بالعمل الدولي المنسق للقضاء على الفصل العنصرى الذى أيدته في الدورة السابقة الغالبية العظمى لاعضاء الامم المتحدة . لقد كان الهدف من هذا القرار هو المبادرة بمطلب فعال صارم ببناء ليقوم المجتمع الدولي باتخاذ اجراء ما ، أصاصا عن طريق مجلس الامن ، والى أن يتم ذلك ، عن طريق تدابير طوعية من جانب واحد تقوم

بها الحكومات منفردة . وبهذه الروح سمينا الى تناول المسألة دون تضمين عناصر  
تنتقم من المسألة الجوهرية وهي القضاء على الفعل العنصرى ، او عناصر تُدخل المسألة  
في اطار الشرق والغرب .

ونأمل في ان يلقى القرار تاييد الجمعية العامة هذا العام . ونحن نناشد  
اصدقائنا الذين ابدوا عدم تمكنهم من تاييد القرار في العام الماضي ، ان يؤيدوه  
هذا العام .

ولقد حقلت المناقشة الدولية بشأن فرض الجزاءات تقدما ملموسا . غير أنه ما زال هناك عدد قليل - ولكنه مؤثر - من القوى التي تجادل في شأن تلك الجزاءات ، ويحزنني ان اقول انني عادة ما أرى ان حججها يشوبها النفاق ولا أجد لها اساسا مسن واقع الحالة . وبناء عليه اسحوا لي ان اعلق على بعض تلك الحجج .

أولا ، يدفع بأنه ما دامت الجزاءات لم تكن فعالة في الماضي ، كما كان الحال بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، فلن تكون فعالة بالنسبة لجنوب افريقيا . غير أن حقيقة الامر أن الجزاءات ضد روديسيا الجنوبية كان لها اثرها . وبافتراض ان فعالية تلك الجزاءات لم تكن كافية ، فانما كان مرجع ذلك الى الدعم الذي كانت تحصل عليه روديسيا الجنوبية في ذلك الوقت من جنوب افريقيا . وفعالية الجزاءات تتوقف بطبيعتها الحال على نطاقها وعلى البلدان التي تطبقها . فاقتصاد جنوب افريقيا المتقدم والمعقد يجعلها اكثر ضعفا وتأثرا بمثل هذه التدابير مما كانت عليه روديسيا الجنوبية .

ثانيا ، يقال ان نظام الفصل العنصرى سوف يتجاهل الجزاءات الاقتصادية . ولكن الناطقين بلسان ذلك النظام قد استجابوا حتى لمجرد التهديد بفرض جزاءات ، ومن بينها على سبيل المثال بعض التدابير التي اتخذتها حكومتي . وقد حظرت جنوب افريقيا بحكم القانون حتى البيانات المؤيدة لفرض الجزاءات .

ثالثا ، يدفع بأن الجزاءات لن تكفي الا في ترسيخ عقلية المحاصر لدى نظام الاقلية البيضاء ، وستؤدي بالتالي الى تعميد العنف . ولكن ينبغي ان نتذكر ان الجزاءات وسيلة ملمية يقصد بها ان تكون اشارة سياسية تنبه حكومة جنوب افريقيا الى ضرورة حل النزاع مع شعبها بطريقة سلمية ما دام ذلك ممكنا . اما النهج الدولية البديلة ، مثل اقامة حوار مع نظام الاقلية دون ممارسة ضغط فعال ، فلم تؤد حتى الان الى أية نتائج ايجابية واضحة . بل العكس من ذلك فهناك الكثيرون داخل جنوب افريقيا وخارجها ممن يدينون هذه السياسة لانها زادت من تدعيم نظام الفصل العنصرى . وثمة دلائل قاطعة تؤكد صحة هذا الرأي .



رابعا ، يُدعى ان الجزاءات ستضر في المقام الاول بالاعلبيية السوداء في جنوب افريقيا ، وبالدول المجاورة ايضا . ولكن الجزاءات لابد - بناء على طريقة وضعها - ان تؤثر اصاما على امتيازات الاقلية البيضاء ، وهذا سبب من اسباب رد الفعل القسوى الذى تواجه به تلك الاقلية فكرة الجزاءات .

اما فيما يتعلق بتأثيرها على الاعلبيية السوداء فقد استمعت حكومتى بانتباه الى ممثلى اقلبيية السكان ووجدت انهم جميعا يحبذون الجزاءات ، وذلك الرأى تم تأكيده مؤخرا عن طريق استطلاع للرأى اجرى بين سكان الحضر السود في جنوب افريقيا ، الذين اعرّبوا عن رأيبهم على الرغم من المخاطرة بالتمرض للاضطهاد لتعبيرهم علنا عن تأييدهم للجزاءات . فمن الافضل لهم ان يمانوا لفترة قصيرة اذا كان ذلك سيساعدهم على التخلص من الفصل المنصرى ، بدلا من أن يظلوا خاضعين لنظام وحشي ظالم . وكان هذا من بين الاسباب التى دفعت دول خط المواجهة لانتهاج سياسة مماثلة .

خامسا ، يقال ان الجزاءات قد تشكل انتهاكا للالتزامات الدولية . ولكن على الحقيق من ذلك ، وكما سبق ان اكدت ، يقع علينا بوصفنا دولا التزام بموجب الميثاق بان نتخذ اجراءات ضد نظام الفصل المنصرى . فالفصل المنصرى حالة فريدة في نوعها . لقد دأبت السويد لسنوات عديدة على المطالبة بزيادة الخط الدولي على نظام الفصل المنصرى ، كما أنها اتخذت عددا من التدابير من جانب واحد ، سواء بمفردها او مع بلدان الشمال الاخرى . وكان الهدف المحدد لتلك التدابير هو تشجيع بلدان اخرى على تطبيق تدابير مماثلة . لذا فمن دواعي ارتياح حكومتى العميق ان العديد من الحكومات الاخرى قد اتخذت خطوات في نفس الاتجاه خلال السنة الماضية . ونلاحظ ان اتفاق الكونولث الاخير يمثل خطوة هامة الى الامام . ولقد بدأت معارضة فرض جزاءات او تدابير اخرى فعالة ضد جنوب افريقيا في الانهيار فعلا ، لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به .

ومنذ عشرة ايام اعتمد وزراء خارجية بلدان الشمال الخمسة برنامج عمل مشترك جديد لمناهضة سياسة الفصل المنصرى ، سيكون بمثابة نقطة انطلاق لجهود مشتركة جديدة



تقوم بها بلدان الشمال ضد تلك السيامة . وذلك البرنامج المستنسخ في الوثيقة A/40/784 يمثل متابعة وامتدادا لبرنامج عمل بلدان الشمال لعام ١٩٧٨ . فعلاوة على أنه يدعم التدابير المنفذة في اطار البرنامج الاول في مجال الاستثمارات الجديدة ، على سبيل المثال ، وفي مجال الالعاب الرياضية والاتصالات العلمية والثقافية، يشتمل البرنامج الجديد على عدد من التدابير الجديدة مثل : توصية شركات بلدان الشمال بالاحجام عن التعامل التجارى مع جنوب افريقيا ، وحظر اى دعم حكومي لتشجيع التجارة مع جنوب افريقيا ، وتدابير لمنع اية مشتريات حكومية من جنوب افريقيا ، وحظر اية تعاقدات جديدة في المجال النووى ، او تصدير معدات الحاسبات الالكترونية التي قد تستخدمها القوات المسلحة او الشرطة في جنوب افريقيا ، ومزيد من الحظر او التثبيط لعمليات التأجير أو النقل لبراءات الاختراع أو تراخيص التصنيع للمؤسسات التجارية في جنوب افريقيا ، والامتناع عن تقديم الخدمات الجوية التجارية الى جنوب افريقيا .

وفظلا عن ذلك فان بلدان الشمال متزيد من مساعداتها الانسانية للاجئين ولحركات التحرر في الجنوب الافريقي ولضحايا الفصل العنصرى ومعارضيه . كما انها متزيد من مساعدتها الانمائية لدول خط المواجهة ، ومن تعاونها مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لتقليل اعتماد تلك البلدان على جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك قررت حكومتي مؤخرا ان تطرح على البرلمان بعض التدابير الازفافية التي سنتخذها من جانب واحد مثل فرض حظر على استيراد المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا ، وتشديد العقوبات فيما يتمل بحظر الاسلحة النوى فرضته الامم المتحدة .

وقد اجرت حكومتي مشاورات مع شركات الشحن السويدية لتجنب النقل البحرى مع جنوب افريقيا . وقد اتخذنا تلك التدابير الانفرادية ريشما يتسنى فرض جزاءات الزامية شاملة يقررها مجلس الامن . وفي رأينا ان هذه الجزاءات متكون اكثر الاسهامات السلمية فعالية في استيعال الفصل العنصرى وارساء اصم السلم والديمقراطية في جنوب افريقيا .

وأود ان أؤكد ان حكومتي ترى من الضرورى ان تقترن تلك التدابير بمساعدة متزايدة لسكان جنوب افريقيا ودول المنطقة وهم الضحايا الرئيسيون لسياسة جنوب

افريقيا وانه لواجب دولي ان نكفل للذين يعانون بالفعل من الفعل العنصرى الا  
يتمرضوا لمزيد من المعاناة . وبوصفي رئيسا لمندوق الامم المتحدة الاستثماني لجنوب  
افريقيا ، اود في هذا السياق ان استرعي انتباه الجمعية الى ذلك الصندوق وغيره من  
الصناديق الخاصة للامم المتحدة المتصلة بالمساعدة التعليمية والتدريبية والقانونية  
وغيرها من المساعدات التي تقدم لسكان جنوب افريقيا وناميبيا والدول المجاورة .  
وقد وصل اجمالي المساعدة الانسانية السويدية للجنوب الافريقي في هذه السنة المالية  
الى ما يقرب من ٢٥ مليون دولار ، يوجه نحو ٥ ملايين منها الى الانشطة المدنية  
للمؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ، وذلك في اطار البرنامج الذي بدأ في عام  
١٩٧٢ للمساعدة السويدية المباشرة للمؤتمر الوطني الافريقي . ثم استمر في النمو منذ  
ذلك الوقت . وبالإضافة الى ذلك تسهم السويد بما يقرب من ١٧٥ مليون دولار في  
المساعدة الانمائية في اطار التعاون مع دول خط المواجهة ومؤتمر التنسيق الانمائي  
للجنوب الافريقي .

ونحن نضم صوتنا الى صوت الاغلبية الساحقة لشعوب العالم اليوم في دعوتها لحكومة جنوب افريقيا أن تلغي على الفور حالة الطوارئ المعلنه ، وأن توقف قضية الخيانة التي تحاكم فيها قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وأن تفرج دون قيد او شرط عن قائد المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الاخرين ، وأن تقر الحريات السياسية وحرية تكوين الجمعيات ، وأن ترفع على الاخص الحظر المفروض حاليا على المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الجماعات السياسية ، وأن تشرع في حوار غير مشروط مع المؤتمر وغيره من الممثلين الحقيقيين لاغلبية السكان في جنوب افريقيا بنية اقرار الحقوق السياسية المتساوية لجميع سكان جنوب افريقيا ، وأن تعلن بشكل لا لبس فيه ان نظام الفصل المنصرى سينهى دون مزيد من الابطاء . واذا كان ابناء جنوب افريقيا هم الذين يتحملون العبء الرئيسي في تحرير جنوب افريقيا ، فان للمجتمع الدولي دورا هاما يظطلع به . وقد حدد ميشاق الامم المتحدة الوسائل المتاحة لنا . ولدينا من المعلومات ما يكفي وزيادة لان نستخدم تلك الوسائل .

والتحدى الذى يواجهه المجتمع الدولي الان هو العمل بسرعة وبطريقة سلمية على استئصال شائفة ذلك النظام غير الانساني قبل أن يفوت الاوان . وأنه لمار على المجتمع الدولي أن يظل الفصل المنصرى قائما حتى الان . فليست هناك سيامة تمارسها أى من الدول الاعضاء لقيت إدانة من الجمعية بمثل هذا الاجماع والوضوح وعلى امتداد هذا الزمن .

واسمحوا لي في الختام أن أشير مرة أخرى الى القى ديزموند توتو ، فقد مألنا عما اذا كان موقف العالم سيختلف وهل كان سيهدى مزيدا من القلق ويتخذ اجراءات أشد حزما اذا كان ضحايا العنف في جنوب افريقيا من الاهالي البيض . وقد ابلغنا أن إمكانية الوصول الى حل سلمى قد لا تكون متاحة بعد أشهر قليلة . وقد تكون هذه الدورة الاربعمون للجمعية العامة آخر فرمة لإنهاء نظام الفصل المنصرى بالوسائل السلمية .



وما علينا نحن الدول الاعضاء إلا أن نبدى ارادة سياسية أقوى . ولذا دعونا نستجيب للتحدي الاخلاقي والسياسي قبل انتهاء الدورة الاربعين ونقدم اسهامنا الحاسم في إزالة هذا الخطر الذي طال أمده على السلم والامن الدوليين ، وأن نطوي صفحة هذا الانتهاك المأساوي لحقوق الانسان .

السيد أكانفا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما نتحدث في الجمعية العامة في هذه المرحلة من أعمالنا ، أود أن أعبر لكم مرة أخرى عن تهنئة وفد توغو لانتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة ، وان الطريقة الحكيمة التي تديرون بها أعمالنا منذ انتخابكم لتؤكد ثقتنا بأن الدورة الحالية ستكتمل بالنجاح .

وقد درى وفدى بعناية تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بشأن الممارسات البشعة التي يتركبها النظام العنصرى الذى يحكم جنوب افريقيا . وانسى باسم وفد توغو أوجه الشكر الخالص للجنة الخاصة على عملها الدؤوب وعلى الخطوات التي اتخذتها لتعبئة الرأى العام الدولى وزيادة وعيه بظاهرة الفصل العنصرى . وكذلك يشكر وفدى جميع من حضروا الى هنا على اختلاف صفاتهم ليحملوا اليها رسالة النضال الباسل المتمثل الذى يخوضه المدافعون عن الحرية من أجل استمادة كرامتهم في أرض آبائهم .

وان توغو لتحيي شجاعة من لا يزالون يواصلون النضال ضد القهر والاستبداد في جميع انحاء جنوب افريقيا وداخل صجون النظام العنصرى ، وتشارك المجتمع الدولى استنكاره وادانته لإعدام بنيامين مولواز الذى نفذ فيه الحكم رغم التضامن الدولى الذى طالب بانقاذ ذلك الشهيد الشجاع الذى سقط في يوم ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ جنديا باصلا في ساحة المعركة .

ويبدى وفدى قلقه على مصير الكثير من السجناء الاخرين ولا سيما نيلسون مانديلا ويطالب بالافراج عنه فورا وبغير قيد أو شرط .



إن الفصل العنصرى أيديولوجية بغيضة ، ما كان لها أن تعيش كل هذا الوقت لولا ما تلقاه من مساندة بعض المصالح الخفية والمستترة . ونحن الافارقة نرى أن الفصل العنصرى مماثل للنازية ، ونعتقد أنه يجب أن يكون واضحا للجميع أن افريقيا عكست العزم على النضال الى النهاية ضد هذه الظاهرة المشينة لعصرنا .

وقد أصبح الفصل العنصرى الآن مهددا بالانهيار داخل جنوب افريقيا ومهددا بالعزلة على الصعيد الدولي ، وهو يحاول تظليل الرأى العام الدولي بالاصلاحيات المزعومة التي تهدف في الواقع الى اخفاء حقيقة ذلك النظام البشع الذى فات أوانه . ولكن ذلك الخداع لم ينطل على جنوب افريقيا . وعلى قادة جنوب افريقيا أنفسهم أن يلفوا الفصل العنصرى قبل فوات الاوان لأن مصالحهم في التسويد يمكن أن تفضي الى كارثة .

ومنذ أمد غير بعيد ، في ١١ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام تحدث السيد اتسو كوفي اميغا وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية توغو أمام الجمعية العامة فقال :

"تحت ضغط المقاومة الضارية التي يخوضها المناضلون في سبيل الحرية والادانات الموجهة من المجتمع الدولي والرأى العام العالمى ، أصيب نظام الفصل العنصرى بتصدعات خطيرة . ففي أعقاب الغل الذريع الذى منيت به سيامة البانتومتانات والإصلاحات المؤسسية ، اعترف بعض الاعضاء البارزين في الحزب الحاكم بما ينطوى عليه النظام الابيض من تناقضات داخلية خطيرة وبزيغ مذهب الفصل العنصرى ... ويتبين لنا من استمرار اجراءات القمع الوحشية ضد الاغلبية السوداء ومن المناورات الرامية الى زعزعة استقرار البلدان المجاورة لجنوب افريقيا مدى الذعر الذى يشعر به نظام عنصرى يتخبط في اليأس وهو مدرك انه وصل الى منعطف تاريخى : فلما أن يخبذ تدريجيا الفصل العنصرى وإما أن يكتسح بعنف وتحت تأثير العوامل الخارجية" (A/40/PV.32 ، ص ٥٢) .

وإن توغو حكومة وشعبا إذ ترى أن أي تضحية لا تعد غالية اذا تعلق الامر بالدفاع عن الكرامة الانسانية وصيانتها ، لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق هذا الغرض . وعلى ذلك شكلت بلدى لجنة وطنية لمناهضة الفعل العنصرى تنظم في كل سنة أياما لمناهضة العنصرية تقوم فيها مظاهرات شعبية مناهضة للعنصرية تتولى تنظيمها الجماعات الثقافية وجمعيات الشباب من مختلف مناحي الحياة .

ومن الواضح أن الرأى العام الدولى يزداد في كل يوم ادراكا لما يرتكبه نظام بريتوريا من أعمال وحشية ضد الاهالى السود الذين لا يطالبون إلا بأبسط حقوقهم وهو حقهم في الكرامة .

ونحن مقتنعون بأن حكومة بريتوريا غير قادرة على الاستجابة بصورة حاسمة ومسؤولة لمطالب الاغلبية الساحقة . فالاصلاحات المزعومة التي أعلنها ذلك النظام ليست الا مناورات تسويقية ترمي الى خنق الثورة المشروعة الشجاعة للمقهورين .

ويدعو وفد بلادى مخلصا جميع البلدان الى تأييد تنفيذ الجزاءات الشاملة حتى يمكن للاجراء الذى يتخذ داخل البلد أن يؤدي الى تفكيك نظام الفصل العنصرى . كما يتعين على جميع الدول أن تؤيد أى اجراء يرمي الى فرض حظر تام وفعال على جنوب افريقيا في مجال النفط والاملحة والتعاون النووى والعسكرى . ويتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يكشف الضغوط لان اختفاء الفصل العنصرى من الوجود هو السبيل الوحيد لاقامة مجتمع عادل تحترم فيه قيمة وكرامة كل انسان وتؤخذ بعين الاعتبار . وتحقيقا لذلك الهدف ، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد الكفاح المشروع للمقاتلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا .

ويود وفد بلادى أن يعرب عن تقديره للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، على جهودها الرامية الى وضع برامج لمساعدة شعب جنوب افريقيا المقهور .

ومن الغريب أن دورة العنف في جنوب افريقيا تزداد اتساعا بصورة مطردة ، فمن اعلان حالة الطوارئ الى ارتكاب أعمال الاذلال والتخويف . وكأنما ذلك يحدث دون روية أو تدبير . ويرى وفد بلادى أن الاوان قد آن لنعمل بحسم ونؤكد التزامنا بمفهوم الكرامة الانسانية ، ولننقنع جنوب افريقيا بأن ساعة الفصل العنصرى قد حانت . وفي هذا السياق ، يود وفد بلادى أن يتخذ مجلس الامن تدابير عاجلة لفرض جزاءات اقتصادية ملزمة لاجبار نظام بريتوريا على اجراء تغيير جذرى لسياسة التفرقة العنصرية التسي ينتهجها . ووفد بلادى مقتنع بأن الدعم العام الفعّال من جانب المجتمع الدولي ، الى جانب نضال الشعوب المقهورة ، سيؤديان حتما الى ازالة نظام الفصل العنصرى من جنوب افريقيا . ولذا فان هذه هي اللحظة المناسبة للمجتمع الدولي كي يعمل بفاعلية بغية تغيير مجرى الاحداث .

ووفد بلادى يؤكد بقوة أن القضاء على نظام الفصل العنصرى سيكون أسرع اذا ما مارس أولئك الذين يملكون القدرة على الاقناع ضغوطا فعّالة على بريتوريا ، وسيكون المجتمع الدولي ممتنا لهم لمساهماتهم في تصفية هذا النظام البغيض .



ان العالم الافضل الذى نتطلع اليه يعنى ضمنا ان نبني - على المعيار الداخلي - مجتمعات ديمقراطية قائمة على اساس احترام قيمة الانسان والتسامح . ومثل هذا المجتمع هو الذى تود غالبية الدول الاعضاء في منظماتنا ان تراه قائما في جنوب افريقيا . لذا ، فمن الاهمية بمكان ان تدرس الجمعية العامة ، في هذه الدورة ، الطرق والوسائل المؤدية الى تحقيق ذلك الهدف .

السيد رابفي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للوهلة الاولى

يبدو ان التقارير الواردة من الجنوب الافريقي توضح ان هناك تحسنا في المناخ السياسي للمنطقة . فجنوب افريقيا تتفاوض مع دول خط المواجهة المجاورة لابرام معاهدات هتى لمنع العدوان . كما تبدي جنوب افريقيا استعدادا لمنح ناميبيا الاستقلال . بل فضلا عن ذلك ، نستمع الى ما يقال عن ان جنوب افريقيا قد أعلنت عن خطط لتعديل الفصل العنصرى . ويبدو ان جنوب افريقيا تقدم نفسها الى العالم بصورة جديدة . فلماذا إذن وبرغم هذه الشواهد التي يبدو انها مشجعة يوجد سبب أكبر للانزعاج ؟

ان خوف المجتمع الدولي يرجع الى ان السياات الامامية لحكومة جنوب افريقيا لم تكشف عن اى ميل حقيقي نحو التغيير البناء ، لكن يبدو انها تواصل السعي الى نفس الاهداف ولكن بصورة اشد عدوانية ، فمشاعر الاحباط والصراعات تتزايد لدى كل الاطراف . ويجب الا نسبح لحملة علاقات عامة ماهرة ان تغوش القضايا . فجنوب افريقيا لاتزال منخرطة بنشاط في حروب ثلاث في آن واحد .

اولا ، ان جنوب افريقيا غير قائمة باخضاع جيرانها لحالة من التبعية الاقتصادية ، فهي تحاول زعزعة استقرار دول خط المواجهة من خلال سلسلة من الفسارات العسكرية . وقد تحملت انغولا وموزامبيق العبء الاكبر من هذه الاعمال التخريبية ، على ان ليسوتو تعرضت ايضا لفرز هنته جنوب افريقيا . وإن سلامة اراضي كل الدول يجيب ان تحترم في كل الاوقات ، لكن الاحداث الاخيرة تبين ان معاهدات عدم الاعتداء التي تشارك فيها جنوب افريقيا لا تعني الكثير من الناحية الواقعية .



ثانيا ، تواصل حكومة جنوب افريقيا شن حرب وحشية ضد شعب ناميبيا . وقد أنهى قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في عام ١٩٦٣ ، انتداب جنوب افريقيا على الاقليم الذي كان يعرف عندئذ باسم جنوب غربي افريقيا ، وبذلك يصبح احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي لكن جنوب افريقيا تشدد قبضتها على هذه المستعمرة . وبينما تواصل هي وشركاؤها من الشركات عبر الوطنية استغلال ثروات هذا الاقليم ، تصعد حربها ضد المقاتلين من أجل الحرية الذين تعترف بهم الامم المتحدة . وما خطة تسليم السلطة الى مؤتمر متعدد الاطراف إلا خطة مخادعة ، اذ ان ذلك لا يعني استغلال ناميبيا على الاطلاق ، بل يضمن استمرار حكم بريتوريا . ويجب ان نعمل معا من أجل استئصال شائفة الاستعمار سواء كان في افريقيا أو في أي مكان آخر . ولا يمكن أن نسمح لانفسنا بأن تعوقنا قضايا غير ذات صلة عن هذا النضال ، مثل عملية "الربط" وهي مجرد ذرائع لمواصلة سياسات العدوان .

ثالثا ، قد تكون أفظع الحروب الثلاثة التي تشنها حكومة بريتوريا وأشدّها بشاعة هي تلك التي تشنها ضد شعبها والمعتمدة على قوانين الفصل العنصرى . فبموجب ذلك النظام يستبعد ما يربو على ٢٢ مليون من الافارقة تماما من العملية السياسية وليست لهم حقوق على الاطلاق في بلدهم . ولا تقابل المظاهرات السلمية إلا باطلاق النار وبالاعتقالات الجماعية والاستغناء عن آلاف العمال . وأدت نفس هذه السياسة الجامدة الى انشاء بانتوستانات ومناطق يعزل فيها السود ، تعرف بمواقع السود ، الامر الذي مكن من انتزاع ثلاثة ملايين من السود من أماكن اقامتهم بالقوة ويهدد بترحيل مليونيين آخرين . ولم يتضمن الدستور الجديد شيئا فيما يتعلق بانهاء نظام العنف هذا بل انه يدعم اسمه . ولا يمكننا أن نشعر بالسعادة لازالة بعض اللافتات التي تكتب عليها عبارة "اللبيف فقط" من هنا وهناك ، وأن نسمي ذلك تقدما .

وهذه الحروب الثلاث مترابطة وتنبع جميعا من ايديولوجية جنوب افريقيا العنصرية الاستعمارية المتحجرة . وهي جزء من تراث الفظائع التي خلفها مؤتمر برلين المنعقد في ١٨٨٤ - ١٨٨٥ . وهي عقيدة كان يجب استئصالها منذ زمن بعيد . ولكن لما

كانت حكومة بريتوريا تواصل السير على نفس الطريق أجد لزاما علي أن أكرر موقف بلادي من هذه القضايا .

إننا نطالب جنوب افريقيا بأن تنسحب تماما من انغولا ودون قيد أو شرط ، ونطالب بأن توقف فورا ما ترتكبه من أعمال العدوان وغيرها من أشكال التدخل في شؤون دول خط المواجهة المجاورة .

كما نطالب جنوب افريقيا بأن توقف حربها ضد الشعب الناميبي ، ونحن نعتزف بحق الشعب الناميبي في الاستقلال ونؤيد حركة تحرره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

وفضلا عن ذلك ، نطلب الى جنوب افريقيا أن تتخذ فورا خطوات لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥(١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الامم المتحدة لناميبيا ومازال هو الأساس المقبول الوحيد لتسوية المسألة الناميبية ويلزم عدم تغيير هذه الخطة أو التحايل عليها بأي حال من الأحوال .

وفيما يتعلق بمسألة الفصل العنصرى فإن موقف وفدى الذى لا يتزعزع هو أنه لا وجود لحل وسط مع ذلك النظام الظالم . والمسألة واضحة ، فالفصل العنصرى ضرر خالص . وهو شكل من أشكال الاستغلال يدعمه النظام القانونى لذلك البلد الذى يحط من قدر الغالبية العظمى من السكان ويعاملهم على أنهم دون مستوى البشر لا لسبب إلا للون بشرتهم . وما من قوانين الفصل العنصرى إلا خرقا للعدالة وانتهاكا مباشرا للاعلان العالمى لحقوق الانسان.

وقد ذكر ابراهام لنكولن ذات مرة في معرض حديثه عن مسألة مماثلة - هي مسألة استحقاق الامريكيين السود - ما يلي :

" ما عليكم إلا أن تالفوا الاغلال حتى تقدموا اطرافكم بانفسكم لتكبيلا بهذه الاغلال . وإذا تعودتم أن تدوموا بالاقدام على حقوق الاخرين ستفقدون روح استقلالكم وتصبحون بحق خاضعين لأول طاغية خبيث يظهر فيمما بينكم " .

أما ذلك الطاغية الخبيث في جنوب افريقيا فهو الخوف ، وأما المجتمع المنقسم على نفسه فهو مجتمع الخوف ، وقد أصبح شعار الفصل العنصرى هو مذبحه شاربفيل ثم مذبحه سويتو ، واليوم يطلق الرصاص على ظهور مشيخي الجنازات .

ونحن نؤيد قرار مجلس الامن ٥٥٤(١٩٨٤) الذى يرفض ما يسمى بالدستور الجديد في جنوب افريقيا لانه يزيده من ترسيخ الفصل العنصرى ، ومن ثم أعلن أنه لاغ وباطل . كما أننا فضلا عن ذلك نؤيد تمام التأييد قرار الجمعية العامة الذى ينص على أن القضاء على الفصل العنصرى واجب حتمى على الامم المتحدة . ونحن ملتزمون بالعمل من أجل اقامة مجتمع غير عنصرى في جنوب افريقيا متحدة .



وهناك جانب من جوانب الفصل العنصرى لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام وهو الفرق في الرعاية الصحية بين السود والبيض في جنوب افريقيا . ففي المناطق الحضرية يزداد خطر الموت الذى يهدد الاطفال السود بمعدل ١٤ مرّة عن الخطر الذى يتهدد الاطفال البيض فيما بين السنتين الاولى والرابعة من العمر . وعلاوة على ذلك تتفشى فى المناطق الريفية التي يعيش فيها معظم السود امراض الملاريا والكوليرا وشلل الاطفال بل أنها تبلغ حد الوباء في بعض المناطق .

وأعرب البعض عن الامل في أن تجعل سيامة " الارتباط البتاء " جنوب افريقيا أكثر مرونة واستعدادا للتفاوض . ولما كان الحال على خلاف ذلك فما هي النهج الأكثر فعالية التي يمكن أن يتبناها المجتمع الدولي .

أولا ، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تنفيذ مختلف القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ، وأن يكون توفيق الآراء مدعوما بالارادة السياسية اللازمة . وأن يكون تنفيذ أحد هذه القرارات تنفيذا دقيقا ، وأقصد به قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذى ينص على فرض حظر الزامى على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . وما كان لجنوب افريقيا أن تصبح اليوم عاشر أكبر منتج للأسلحة لولا ما تحصل عليه من مساعدة خارجية . ومن شأن تعزيز جهازها العسكرى أن يخلق مزيدا من المخاطر التي تتهدد أمن كامل الجنوب الافريقي .

ونضم صوتنا الى المطالبين بفرض حظر نفطي الزامى على جنوب افريقيا . ونطالب أيضا بعزل جنوب افريقيا في الميادين الرياضية والثقافية والتكنولوجية . ونطالب الحكومات بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها والتصديق على هذه الاتفاقيات .

ومن المهم أيضا أن يؤيد المجتمع الدولي من يعملون على إحداث تغيير داخلى جنوب افريقيا وذلك بتقديم المساعدة الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية مثل المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لازانها .



ونطلب الى المجتمع الدولي تقديم المساعدة الى دول خط المواجهة وغيرها ممن الدول المجاورة في دفاعها عن نفسها ضد عدوان جنوب افريقيا ومن أجل حماية اللاجئين .  
ونناشد صندوق النقد الدولي وقف تقديم الائتمانات وغيرها من أشكال المساعدة الى جنوب افريقيا .

ونشني على السيد غاربا لما قام به من أعمال بمفته رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . فقد عمل دون كلل لخدمة هذه القضية وتمثلت نتيجة ذلك في زيادة الوعي على الصعيد العالمي بهذه المسألة وأهميتها الملحة والاجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بها . وقد عاونه في ذلك عدد من الموظفين الممتازين .  
ونشيد بالطلاب والنقابيين والجماعات الدينية والافراد العاملين بوازع من أنفسهم ممن نظموا حملات لوقف الاستثمارات في جنوب افريقيا واحتجوا على مختلف أشكال التعاون معها . فهؤلاء يمثلون ضمير البلدان التي ينتمون اليها حتى اذا كانت حكوماتهم تتبع نهجا يتسم بقصر النظر وتقيم معاملات تجارية مع جنوب افريقيا . ويمثل هؤلاء المعتضون الامل الذي يراودنا في المستقبل .

ولا يمكننا أن نرحب بجنوب افريقيا في مجتمع الامم المتحضرة إلا بعد أن تتخلص عن الشرين التواصين ، العنصرية والاستعمار ، وحينئذ فقط يمكن انهاء عزلتها . وفي ذات مرة قال نلسون مانديلا الزعيم العظيم للمؤتمر الوطني الافريقي إنه " ليس هناك سبيل سهل الى الحرية " . ولا يمكن بعد الآن حرمان غالبية سكان جنوب افريقيا ممن حقوقهم الانسانية . فقد دفعوا ثمن حريتهم مرّات كثيرة على مدى سنوات عديدة ممن المرارة والكفاح . وتواجه جنوب افريقيا خيارا لم يسبق له مثيل : فإما أن تستجيب لارادة المجتمع الدولي وتعترف بحقوق كل مواطنيها وإما أن تنزلق الى حرب ضارية تشهد الجنوب الافريقي بأسره .

وإذا عكست جنوب افريقيا اتجاه سياساتها الحالية متكسب كل شيء . متكسب  
أصدقاء في كل أنحاء العالم ومتقضي على الازمة الحالية ومستفيد مما لدى كل مكانها  
من امكانات بشرية يعجز عنها الوصف ويتبدد قسط كبير منها الآن . وستكون هذه فرصة  
رائعة .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع مرة

اخرى في مناسبة تقليدية سنوية ، نمرّب فيها بما لدينا من بلاغة في الحديث وعمق في  
المواظف الانسانية عن احساس مشترك بالسخط العام وعن شعور افريقيا بالاحباط ازاء  
ما يلحق بجيلنا بسبب النظام المسمى الفصل المنصرى من قسوة وأعمال لا أخلاقية وقتل  
وحشي وعجرفة .

ومنذ عقدين من الزمان بدا ذلك النظام لوفد الكاميرون كما لو كان كارثة  
مروعة توشك أن تنقض . ولا تنفيذ الانباء اليوم بأن تلك الكارثة قد انقضت فحسب وانما  
تفيد أيضا أن آشارها أصبحت محسوسة فيما يتجاوز شبه القارة بكثير . وتنقل اليدينا  
الانباء صرخات اخواننا من بني البشر وهو يتفوّرون في خضم موجة عاتية من العنف  
والدمار . وقد حدثنا هنا عما يحدث ، الاسقف ديزموند توتو وأمثاله ممن يبفظون العنف  
دون شك . وقد سمعنا أصوات الزعماء الشرعيين تتعالى داخل جنوب افريقيا مطالبة بما  
هو ليس أكثر من أن تعاد لهم نفس الحقوق الاساسية التي يتمتع بها غيرهم من البشر في  
أوطانهم .

وفي الماضي كان رد هذه الجمعية العالمية على ذلك تلالا من القرارات . وقد  
أشبتنا أننا قادرين على أن نفترف مما لدينا من فيض الكلمات والمشاعر . وقد شجعنا  
العنصريين في جنوب افريقيا على مواصلة الابتسام في تهكم ومخزية وتحد واثقين من  
التراخي الذي نبديه جميعا عقب اتخاذ القرارات .

وهكذا يجلب كل عام معه مزيدا من الالم لغالبية السكان . فلا بد أن تموت  
الأمهات مع أبنائهن وإلا سيدفعهن اليأس لقبول حتمية موت هؤلاء الانباء . ويرغم الابناء  
على قبول الانفصال ممن يحبون تحت ضغط الفقر والبطالة . وكل ما يطلب اليينا هو أن  
نشهد ما يحدث مكتوفي اليدين ، وكل يوم يمر يذكرنا بجسامة ما يداهنا من شر مشترك .

لكن هذه السنة التذكارية لا ينبغي أن تنضم إلى السنوات الماضية التي أكدت على هذا الشر . فالرجال والنساء والاطفال يموتون دونما سبب في جنوب افريقيا . ودماؤهم النبيلة التي تراق في كفاح باسل من أجل الحرية تخبرنا بأن الفعل العنصرى لا يمكن اصلاحه وأن عجزنا يدعم ارادة العنصريين في محاولتهم كسب الوقت ، وأنه بهذا المعجز قد نسهم جميعا في زيادة سفك الدماء في الجنوب الافريقي برمته .

لقد آن الاوان منذ وقت طويل لنفعل ما يتجاوز تأجيج مشاعر الكراهية والادانة التي لا قيمة لها ، لأن الرأى العام الدولى قد أصبحت لديه معلومات كافية ، بل وأصبح في العديد من الحالات معباً ضد فظائع جنوب افريقيا من أجل المطالبة باتخاذ تدابير جديدة حاسمة في اطار الامم المتحدة . إن الالاف - بل الملايين - من البشر من جميع مناحي الحياة في كل أرجاء المعمورة - من المشرعين ، بما فيهم النواب ، والاساتذة والعلماء والاعنياء والفقراء والبيض والسود والنبلاء وبسطاء الناس كلهم قد توحّدوا في الدعوة إلى إحداث تغيير جذرى في جنوب افريقيا .

ويتمين علينا تجاههم وتجاه الضحايا المباشرين للفعل العنصرى أن نتخذ اجراءات موحّدة لايقاف عمليات القتل العشوائى هناك . وقد دلنا العديد من قادة جنوب افريقيا على أفضل السبل لتحقيق ذلك . ولكن لم يدع أحد منهم حتى الآن إلى قتل ما يسمى بالبيض بدافع الانتقام . فأسلحة الموت والتدمير انما هي في ايدى النظام القمعى . ووقد اطلاق النار ينبغي أن يأتي من جانبه ، و"وقد القمع " ينبغي أن يأتي منه ، والتخلّص من الفعل العنصرى ينبغي أن يبدأ بهذا النظام ، والعودة إلى السلوك المتحضر ينبغي أن يتم من جانبه .

ويجب ألا نحس أن التغيير تمليه حتمية التاريخ وهو جزء من الخليقة التي أبدعها الله . وليس في وسع أية أسلحة للتدمير الشامل أو أية تحالفات انسانية أن توقفه . وما يشغل بالنا هو أننا ربما لا نقوم بما يكفي ، أو ربما أن مانقوم به قد يأتي متأخرا عن أوانه . وقد نصل إلى مرحلة يعمق فيها النزاع بين الاعراق حدود أى مصالحة في المستقبل . فالعنصريون يصرون على ألا تتحقق الحرية أو يقضى على الفصل العنصرى إلا وهم جثث هامة . ولكن يجب أن يمرغوا أن السود على استعداد للموت من



أجل تحقيق هذه الحرية ، لأن العبودية التي تنطوي عليها الخيارات الحالية تحط من إنسانيتهم . وفي ضوء تزايد اهتمام الرأي العام العالمي ، فإن النصر لا يمكن أن يتحقق إلا للمقاتلين من أجل الحرية .

ولا يؤدي هذا النوع من الحرية الى قيام مجتمع متعدد الاعراق حقا ، وهو المجتمع الوحيد القادر على أن يضمن بقاء ورخاء أمة جنوب افريقيا . فالاطفال يولدون ويتربعون في مناخ يسوده صراع انساني مرير ينشب على أسس عرقية . وهم لا يعرفون الحب ولا التفاهم الذي يعزز بناء الأمة . وهم سيرثون بلدا ممزقا بسبب العنصرية والعنصرية المضادة ، وبانقسامات عميقة ، وبتمرد نابع من الإحباطات التي يشعر بها المهزومون والمنتصرون على حد سواء ، وبمرارة تتدفق من الشكوك المرتبطة بماض اتسم بقسوة وإجحاك لا يمكن أن يجدا تعبيرا عنهما إلا بهلإساد فرحة الحياة .

وينبغي أن نتحرك لتفادي هذه الحالة الخطيرة قبل أن يفوت الاوان . فالأجيال المقبلة لا ينبغي أن تنظر الى جهودنا بعين الرفض ، لاننا قد سمحنا بحماية هذا الشر . فلنقف في وجه الفصل العنصرى ولنمض بعد ذلك بسرعة الى تدميره . ولنتمكن شعوب جنوب افريقيا من أن تقضي حياتها في عصر تكنولوجي دينامي ، وأن تبني وحدة بلدها وتعمل لتنميته وتسهم في السلم والامن العالميين ، شأنها شأن سائر الشعوب . إن لجنوب افريقيا الآن قدرة نووية . وهذا ينبغي أن يذكر جميع الأمم ، ككبيرة وصغيرة ، بأن الحالة في هذه المنطقة تبعث على قلق الجميع .

ولا نستطيع أن نواجه التحديات المواقبة بمجرد المبارات البلاغية وإلقاء اللوم وتوجيه الانتباه الى عناصر خارجية . فلنواجه الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا . أما اولئك الذين يدعون أنهم يخشون أن يتضرر الافارقة أو ما يسمون بالسود أكثر من غيرهم من جرّاء العقوبات ، فإننا ندعوهم للاستماع الى صوت ضحايا الفصل العنصرى . إنهم يسألون الى متى ، وكم روح ينبغي أن تزهد - بعد الآن . ويسألون ما هو مدى اهتمامنا بالقضاء على هذه اللعنة التي حاقت بالانسانية . إنهم لا يهتمون بالفلسفة والتفسيرات . فالصبر حتى الموت أولى بالكسول ، وليس بالذين حرموا لوقت طويل من الحق في الحياة الكريمة والحرية . والامم لدى المسنين والشباب واحد .



إن العنصريين أنفسهم يحتاجون الى التغيير السريع لإنقاذ أبنائهم وأجيالهم المقبلة من غضبة الانتقام . يجب أن يرغبوا على الخروج من الحالة التي أدخلوا أنفسهم فيها ، والتي يبدو أنها أبعدتهم عن الحضارة وعن معايير الدين المسيحي الذي يدعون اعتناقه . وإذا أردنا ألا نفعل ذلك عن طريق العنف المادي الذي يشعر المدافعون عن أنفسهم بأنهم ملزمون باللجوء اليه ، يتعين علينا الآن أن نتوصل الى بديل ممكن ومثمر وفعال لإنقاذ جنوب افريقيا بوصفها أمة قبل أن يفوت الاوان .

إننا نناشد مجلس الامن للامم المتحدة أن يسهم إسهاما حاسما ، ولكننا نناشد مناشدة أقوى الدولتين العظميين الرئيسيتين ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، أن تزيلا المواجهة في علاقاتهما المتبادلة لدى تناولهما للحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي . والحل لا يمكن أن يوجد في اطار دول خط المواجهة . وانما في داخل جنوب افريقيا ذاتها يكمن التحدي الذي يواجه هذين العملاقين وحلفائهما لابداء قدرة حقيقية على القيادة ، وليس على مجرد تهديد بقية الانسانية . وينبغي ألا نفعل إسهام البلدان الصناعية مثل فرنسا نيوزيلندا وكندا واستراليا ، في الجهود التي بذلتها البلدان الاخرى والتي صبقتها في هذا الميدان . وما نطلبه منها هو أن تمارس الضغط على هيكل القوة المعاصرة في العالم لإنقاذ ذلك الاقليم في افريقيا من فظائع وويلات الصراع والكارثة .

السيد فيليكس (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : مرة اخرى في هذه القاعة تدور مناقشة بشأن النظام القاسي للإنساني القائم على القمع السياسي والذي يعاني فيه الملايين من البشر في جنوب افريقيا من جراء ما تتخذه الاقلية البيضاء من اجراءات ، ونحن نعرفها جميعا بوصفها نظاما مؤسسا يقوم على الفصل العنصرى ويسمى بهذا الاسم .

إن موقف بلادى من نظام الفصل العنصرى الظالم قد أعرب عنه مرارا وتكرارا بجلاء في مجتمع الامم هذا ، ورأينا وموقفنا قد أعلننا عنها على نحو قاطع أشنعاء المناقشة العامة في الجمعية العامة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام على لسان وزير خارجية بلادى عندما قال ما يلي :

"ان الجمهورية الدومينيكية تؤكد كل عام ادانتها القاطعة لممارسة الفعل العنصرى البغيضة . وفي هذا الصدد نجد لزاما علينا ان نعرب عن قلقنا ازاء تدهور الحالة في جنوب افريقيا بمورة مطردة حيث تتمخض سياسة الفصل العنصرى عن معاناة انسانية يعجز عنها الوصف واعتقالات جماعية تعسفية والنقل القسرى لقطاعات كبيرة من السكان . ونحن نضم صوتنا الى النداء الدولى الموجه بالاجماع والداعي الى الافراج الفورى عن نلسون مانديلا وغيره ممن السجناء السياسيين" (A/40/PV.24 ، ص ٦٦)

ان نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا لا يمكن ان يستمر في استهتاره بارادة المجتمع الدولى المعرب عنها مرارا وتكرارا في قرارات مجلس الامن . لهذا السبب يتمين على المجلس والجمعية العامة ان يطبقا التدابير الدولية المتفق عليها لازالة نظام القمع العنصرى المقيت . ولهذا يجب التقيد بقرارى مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) وتنفيذهما بحذافيرهما . والجمهورية الدومينيكية ، التي تتألف من مواطنين سود وبيض ، ومن أعراق مختلطة تشكل الاغلبية ، تدين اشد الإدانة التمييز العنصرى ، لاسيما اذا كان تمييزا مؤسسيا يهدد السلم والتعايش والتفاهم بين الناس وبين سكان المنطقة .

ان حكومة بريتوريا تحاول ، بمنأى عن العقاب ، ادامة حيوية نظام سياسى ينكر على المخلوقات البشرية التمتع باهم الحقوق الاولية ، اى الحقوق المكرمة في الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان المبادئ العالمية للكرامة البشرية لا يمكن خرقها على يد اقلية تعبير اذنا صماء للنداءات الكثيرة الصادرة عن المجتمع الدولى بضرورة وضع حد ، مرة والسى الابد ، لنظام عنصرى يُعرف بالفعل العنصرى .

لقد اعلنت بلادى باصمترار ايمانها بالامم المتحدة وبمؤسساتها ، وتعتقد ان القواعد المنصوص عليها في قراراتها تشكل أهم وسيلة مجدية لوضع حد للعقبات الخطيرة التي تحول بين الملايين من ابناء جنوب افريقيا وبين تحقيق أعرق تطلعاتهم التي تتمثل اساسا في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وبالمنافع المادية التي انعمت عليهم الطبيعة بها .

اننا نطالب جنوب افريقيا بأن تحرر على الفور المناضل الوطني العظيم نلسون مانديلا الذي يعاني الأمرين في السجن لأكثر من عشرين سنة ، وجميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا الذين لم يرتكبوا أى جرم سوى النضال من أجل قضيتهم العادلة والنبيلة ، قضية المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والتمتع بالحقوق الناجمة منها . وعلى نظام بريتوريا واجب لا يمكن أن يتنصل منه ، وهو إلغاء التشريعات التمييزية العنصرية وانهاء القمع السياسي مع احترام حقوق الذين يناضلون من أجل الحرية في جنوب افريقيا .

لذلك نؤكد من على هذا المنبر تأييدنا التام لشعب جنوب افريقيا المضطهد وحارمه الأمين المؤتمر الوطني الافريقي .

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن نظام الاقلية في جنوب افريقيا ، في الذكرى الاربعين هذه لتأسيس المجتمع الدولي المجسد بالأمم المتحدة ، سيفهم أخيرا أن مطالبة الاغلبية السوداء باستئصال الفصل العنصرى مطالب عادلة تعبر تماما عن مُثل الكرامة الانسانية ، وبأننا سنتكلم ، في دورة من دورات الجمعية العامة القادمة ، عن حقيقة أن أعز وأجمل أحلام نلسون مانديلا وبنجامين مولويس والاسقف ديزموند توتو أصبحت في جنوب افريقيا حقيقة واقعة . ففي جنوب افريقيا التي نصبو اليها سيتمتع السود والبيض والناس من مختلف الاعراق بالمساواة التامة وفقا لمبادئ وقواعد القانون المنصوص عليها في الميثاق المؤسس لمنظمتنا وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . انني احيي القضية النبيلة للفارقة ، واحيي الشهداء الذين وقعوا صرعى النضال السامي دفاعا عن تحرر جنوب افريقيا .

السيد شارل (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تجرى هذه السنة

مناقشة سيامة الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا في وقت بلغت فيه الازمة التي خلقتها وأدامتها بريتوريا مستوى لم يسبق له مثيل رغم امتعاض المجتمع الدولي الذي يبحث عن السبل الكفيلة بانهاء ذلك النظام .

ومن الطبيعي أن يتطلع العالم الى الامم المتحدة التي يتمثل دورها الامامي في النهوض بالسلم والتحرر والمساواة والعدالة في العالم والدفاع عنها . ووعيا من



الامم المتحدة بمسؤوليتها بذلت قصارى جهدها منذ انشائها لحمل النظام العنصرى على احترام المطالب المشروعة للأغلبية والداعية الى الغاء نظام الفصل العنصرى وارساء دعائم مجتمع ديمقراطي قائم على تساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات . ولكن هذا بالذات ما يرفضه المدافعون عن نظام قائم على التفوق العرقي والاستغلال ، لذلك يسهل فهم لماذا لم يُنفذ الكثير من قرارات وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الامن والاجهزة الدولية الاخرى . على العكس من ذلك فان بريتوريا ، هانزة بالامم المتحدة التي تبدو عاجزة ، وبالرأى العام العالمي ، لا تكتفي بمواصلة سياسة الفصل العنصرى الاجرامية بل تكشفها أيضا من خلال ارهاب السكان الاصليين واضطهادهم .

بيد أن روح المقاومة لم تكن أقوى مما هي الآن . انها لا تقهر ، والشواهد عليها موجودة في كل مكان ، في المناجم وفي ورش العمل وفي الكنائس وفي مواقع الشغل وفي الشوارع حيث يُقتل المتظاهرون العزل عمدا ، مما يزيد طول القائمة المثيرة للاعجاب بأسماء الضحايا الذين برهنوا بجرأة ، من شاربيل الى أويتينهاجي ، على معارضتهم للفصل العنصرى .



وفي نفس الوقت ، وبغية تهدئة حلفائها ، لجأت بريتوريا الى جميع أشكال المناورات التي لا تأثير لها على جوهر المشكلة والتي ، على الرغم من وصفهم لها بأنها تغييرات بقاء ، لا تهدف في الواقع الا الى الحفاظ على النظام العنصرى وتكريس سيطرة البيض .

وتحاول حكومة جنوب افريقيا يائسة تحطيم مقاومة الشعب المضطهد الذى لا تستخدم هذه قوات الشرطة فحسب بل حتى الجيش ، في ظل حالة الطوارئ ، كما تتخذ تدابير لتوطيد احتلالها غير المشروع لناميبيا بما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . بل ان محاولاتها الرامية الى تهدئة او تخويد الدول المجاورة لا تترك مجالا للشك ، اذا كان هناك مجال للشك ، في نواياها الحقيقية . وقد أكد ذلك زعيم النظام العنصرى نفسه ، السيد بوتسا ، الذى أعلن ، في مجرى خطابه الامتزازى للفاية في آب/اغسطس الماضى ، محرجا المدافعين الرئاسيين عنه ، انه لن يقبل مطلقا حكم الاغلبية في جنوب افريقيا المتحدة ، لان ذلك سيؤدى الى سيطرة الاغلبية على الاقلية . وبالطبع فاننا نرفض رفضا قاطعا هذه الحجة التي غايتها تزييف الحقيقة .

وعلى أى حال ، فاننا نود ان نؤكد ان هذا الدجال ما كان بإمكانه ان يستمر في هذا الطريق الميثوس منه ، وان يواصل تجاهل نداءات العقل والرفد ورفض التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب ، لولا العون الفعّال الذى يلقاه من البلدان التي لا يمكن الا ان تتأثر قيمها الاخلاقية بهذا الارتباط . ونحن نشاطر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قلقها عندما وجهت الانتباه في تقريرها السنوى الى :

"المبادرات المؤسفة التي إتخذتها بعض الدول الغربية لإسباغ الاحترام على نظام الفصل العنصرى وزيادة التعاون معه بوصفه شريكا في 'عملية السلم' المزعومة أو بوصفه أداة لتحقيق 'الإصلاح' .

أو عندما أصرت على الحاجة الى :

"دعم الكفاح الشرعي للشعب المضطهد ، وممارسة كل نفوذ لإثناء الدول القليلة المعنية عن مواصلة ممارسة سياساتها المدمرة القائمة على التعاون مع نظام الفصل العنصرى ." (A/40/PV.22 ، الفقرة ٣٠٩)

ان الالتزام التام من جانب كل منا بضم الجهود لمعالجة هذا الوضع أصبح ضروريا أكثر من أى وقت مضى . واننا نرحب بالقرارات التي اتخذتها مؤخرا بعض البلدان الغربية ، وعلى رأسها ، كندا ونيوزيلندا وفرنسا ، التي أدت مبادرتها في مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي الى اتخاذ القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) ، الذي طلب فيه المجلس لأول مرة وبصورة عاجلة الى الدول الاعضاء أن تفرض عقوبات اقتصادية محددة ضد جنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن هذه التدابير ليست كافية ، فاننا نرحب بها ونناشد تلك البلدان التعاون معنا بصفة اعتماد عقوبات اقتصادية الزامية شاملة ، فهي وحدها الكفيلة بايجاد حل في الجنوب الافريقي .

ولئن كان التطور الايجابي في الموقف الاخير للبلدان الغربية قد شجعنا ، فاننا نشعر بخيبة أمل كبيرة بسبب موقف ثلاث دول منها تتحمل ، اقتباسا مرة أخرى من التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى :

"مسؤولية ضخمة عن الحالة في جنوب افريقيا" .

وذلك في ضوء القرارات :

"ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لعزل نظام

الفصل العنصرى ومساندة الكفاح المشروع للشعب المضطهد . " (الفقرة ٣٤٦)

إلا أن هذا ليس هو الوقت المناسب لتبادل الاتهامات ، ونحن على استعداد لنسيان الماضي على الرغم مما يمكن أن نسميه التواطؤ مع الفصل العنصرى ، بشرط أن تعترف تلك الدول بأنها لا تحتكر الحكمة . واننا على استعداد لنسيان كل شيء اذا ما قررت هذه الدول أخيرا أن تستمع الى صوت الشعب المتألم ، واذا ما قررت أخيرا أن تعمل بالاشتراك مع بقية المجتمع الدولي ، على القضاء على آخر معاقل الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي . والخيار متروك لها .

السيد باسولي (هوركيننا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم

العدالة والحرية والاستقلال والكرامة الانسانية يجد وفد بلادى أنه مضطر الى المشاركة في هذه المناقشة الدائرة حول سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان الامم المتحدة ما برحت تدرج مسألة الحالة الخطيرة السائدة في ذلك الجزء من العالم في جدول أعمالها منذ ٤٠ عاما . وبالرغم من الجهود التي بذلت لانهاء هذه الحالة ، فان الفصل العنصرى الذى اعتبرناه جميعا ، أو على الاقل الاغلبية الساحقة منا ، جريمة ضد الانسانية ، يبدو أنه ينهض مرة أخرى نافضا عنه رماد القرارات والمقررات الكثيرة الصادرة عن الامم المتحدة .

وفي ضوء ذلك تتطرق الى ذهننا مجموعة من الاسئلة . أحدها ، وهو سؤال أساسي للغاية في رأينا ، هو لماذا وكيف استطاع نظام حقير كهذا الذى أُدين ورُفض بالاجماع من جانب جميع أعضاء الامم المتحدة دون استثناء أن يبقى طيلة هذه الفترة على الرغم من ارادتنا المشتركة ؟

ويبدو ان الذين يعتقدون بأن الاهتمام الذى أولته الجمعية العامة ومجلس الامن منذ زمن طويل الى سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى في بريتوريا ليس الا طقوسا سنوية ، هم على حق . فقد مضت أربعون سنة دون أن يتغير وضع الملايين من البشر الذين يعيشون في "الفيتو" في مركز لا يكاد يرتفع عن مركز الحيوانات .

ومع مرور كل يوم تزداد الحالة في جنوب افريقيا سوءا . فالاعمال العدوانية المتكررة التي يشنها نظام بريتوريا العنصرى على الدول المجاورة ، وتصميمه على التمسك بنظام الفصل العنصرى البغيض وتكريسه تزيد كل يوم من الخطر الدايم على السلم والامن الاقليمي والدولي .

ولذلك ، لا يسعنا إلا أن نهدى دهشتنا لانه ، على الرغم من هذا الخطر ، فان التدابير القادرة على عزل هذا النظام لا تناقش بما فيه الكفاية ، أو لا يرى البعض حاجة الى ذكرها .



والواقع انه كما قال الكابتن توماس مانكارا رئيس المجلس الوطني للشورى ورئيس دولة بوركيننا فاصو من فوق هذه المنصة منذ عام مضى ، تشكل " ملاءمة ذلك البلد [جنوب افريقيا] غير المعقولة في مواجهة جميع دول العالم - حتى تلك التي تؤيد الارهاب الذي حولته الى نظام دولة مميم للعمل على التصفية الجسدية للغالبية السوداء في ذلك البلد - والاستهانة التي يبديها ذلك البلد بقراراتنا واحدا من أهم مشاغل العالم اليوم .

" إلا أن أكثر العوامل مأساوية ، ليس هو قيام جنوب افريقيا باخراج نفسها من المجتمع الدولي بسبب قوانينها الخاصة بالفعل العنصري ، أو استمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، والابقاء عليها تحت وطأة الاستعمار العنصري ، أو قيامها بمواصلة اخضاع جيرانها لقوانين قطاع الطرق . وليس هذا كله ، ولكن ما يرفضه الضمير الانساني ، وما يعد اهانة له هو أن ذلك البلد يجعل من هذه المأساة حقيقة يومية للملايين من بني البشر الذين لا يملكون سوى اجسادهم ، وبطولة اذرعهم العارية في الدفاع عن أنفسهم " .

(A/39/PV.20 ص - ٢١)

ولم يصبح ذلك ممكنا ويظل ممكنا إلا لانه وجد طوال هذه السنوات ، من اقحموا عمدا - وإن كان من المحتمل انهم لم يفتنوا الى ذلك - ارتباطا بين مسألة الفصل العنصري ومسائل اخرى ليست لها في حقيقة الامر أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك المسألة . وبمرور الوقت ، أصبح من الواضح أن الذين يرفضون بعناد أن يوافقوا بين قولهم وفعلهم يحاولون تشتيت انتباهنا عن الطبيعة الحقيقية لسياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام بريتوريا ، ويفعلون ذلك بادعاء ان المشكلة الحقيقية مشكلة مواجهة بين الشرق والغرب . وهذه النظرة الى الحالة لا تؤدي الا الى وضع وتطبيق سياسة تأخذ كل شيء في الاعتبار إلا المصالح الاساسية لشعب جنوب افريقيا . تدعى هذه النظرة للحالة هنا " سياسة الارتباط البناء " ، وفي اماكن اخرى يفضلون عدم إعطائها أي اسم .



إن وفد بلادي لم يأت الى هذه المنصة ليلقي بيانا شعائريا . فمعاناة ابنساء جنوب افريقيا السود التي لا توصف ، بسبب لون بشرتهم ، تظفرنا الى عدم تقديم أية تنازلات أو القبول بأية حلول وسط في معينا الى كفالة تحقيق الهدف النهائي وهو الاستئصال التام للفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي خلو من أي تمييز عرقي ، مجتمع يبنني على حكم الاغلبية ، من خلال الممارسة التامة الحرة لحق الانتخاب لجميع البالغين في جنوب افريقيا موحدة غير مفتتة .

وإنه لمن الممكن استئصال الفصل العنصري ، واستئصاله هو الحل الوحيد الذي يكون عادلا ودائما ومقبولا من شعب جنوب افريقيا ويؤيده المجتمع الدولي . ولقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إطار ذلك الحل من خلال ما بذلاه من جهود لا تكل . ومن واقع البيانات التي ادلى بها كثير من المتكلمين السابقين هنا ، نرى ان طرق التوصل الى ذلك الحل قد تحددت بوضوح .

بعبارة اخرى ، دعونا لا نضيع مزيدا من الوقت في محاولة اختراع شيء موجود فعلا . إن مسلك نظام بريتوريا طوال اربعين عاما ، يوضح تماما أن هذا النظام قد اختار ان يعم اذانه عن جميع المطالب . وهو بهذه الطريقة يوضح المعاملة التي ينبغي ان يعامل بها . وتلك المعاملة لا يمكن ان تكون ، في هذه الاحوال ، إلا تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد طالبت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في منظمتنا بذلك ، ولاتزال تؤيده كل التأييد .

إلا أن الإعراب عن هذه الإرادة الجماعية لقي حتى الآن الرفض القاطع من دول معينة معروفة حتى انه بات من غير الضروري ان نسميها ، وهذا الرفض هو الذي يقدم الدعم لنظام بريتوريا العنصري ويشجعه على التشبث بموقفه ، ويفسر أيضا لجوء ذلك النظام بإصرار الى الارهاب والقمع ضد حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، ضد جميع المناضلين من أجل القضاء على التمييز العنصري ونظام الفصل العنصري . وهذا الرفض أيضا هو الذي يحفز بريتوريا على ارتكاب أعمال العدوان على سيادة الدول الافريقية وعلى سلامة ووحدة اراضيها ، ويمكنها أيضا من القيام بالمناورات الرامية

الى تعزيز نظام الفصل العنصري وبصفة خاصة انشاء ما يسمى بالبانثوتانانت .

ورغم هذا كله ، نشهد اليوم مولد ظاهرة جديدة هي نوع من الابوية المكشوفة التي تدعي الانشغال بمصير ملايين السود من ابناء جنوب افريقيا ، " اولئك الناس اصحاب الانوف الفطساء التي جعلت من الصعب للغاية في الماضي ان يشعر المرء حتى بالرشاء لهم " . والذي تغير ببساطة هو شكل الكلام لا جوهره . فاليوم تبدي الدول التي ظلت تضع العقبات في طريق فرض عقوبات الزامية شاملة على بريتوريا ، انشغالا بتأثير تلك العقوبات الذي تقول انه سيكون ضارا بأولئك السود ذوي الانوف الفطساء انفسهم . لكنها تلزم الصمت المطبق فيما يتعلق بما سوف يحدث لنظام بريتوريا العنصري ذاته ومصلحتها الذاتية الانانية من جراء تطبيق تلك العقوبات

ولعله يجدر بنا ان نذكر تلك الدول انه من المفروض انها أكثر وعيا من غيرها بضمن الحرية والكرامة الانسانية وانه لا يمكن ان تكون هناك معاناة أشد قسوة ومهانة من تلك التي تحملها السود في الجنوب الافريقي للعديد من السنوات . وربما كان علينا ان نسترعي انتباهها ايضا الى ان هناك شعوبا تعاني في كل مكان ، في افريقيا ، وامريكا اللاتينية وآسيا ، وأن معاناتها ليست بالضرورة بسبب فرض اي نوع من العقوبات الالزامية الشاملة .

إن أية إدانة تصدرها الجمعية العامة لجنوب افريقيا بسبب جريمة الفصل العنصري وأية مطالبة بالغاء ذلك النظام وتحرير جميع السجناء السياسيين لن تكفي لتغيير الحالة في ذلك البلد . فالجماهير في الجنوب الافريقي تتوقع منا جميعا ومن المجتمع الدولي بأسره - إن لم نستطع إبداء إرادتنا لخدمة قضيتنا العاجلة - أن نوقف على الأقل وضع العقبات في طريق تحريرها الذي تظل مستعدة للتضحية في سبيله بكل شيء حتى حياة آخر فرد منها .

وإذا اردنا ان نستجيب لتوقعاتها ، وهي توقعات مشروعة تماما ، علينا ان نقل من الكلام ونكشر من الفعل من أجل الذين يدركون ان العمل هو الشيء المناسب

الوحيد في المرحلة الراهنة من مراحل تطور الحالة في ذلك الجزء من القارة الافريقية .وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب ان نكف عن التعلل بالذرائع والحجج ونتكلم بلغة الحسم والاصرار الى النظام العنصري الذي سوف يُنعمى عما قريب . وستكون هذه احدى اجمل الهدايا التي يمكن ان تقدمها الدول التي تعارض تطبيق الفصل السابع من الميثاق على نظام جنوب افريقيا العنصري الى الامم المتحدة في ذكراها الاربعمين ؛ انها هدية يود المجتمع الدولي كثيرا ان تقدمها تلك الدول اليه . واذا ما تمكنت تلك الدول من اتخاذ ذلك القرار ، ستكون بوركينا فاسو مستعدة لتقديم تعاونها اليها في أي وقت .

نحن نتمهد في بوركينا فاسو بتقديم تاييدنا المستمر بكل الوسائل الممكنة الى الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا في كل مكان آخر ، في كفاحها العادل لنيل الحرية والمساواة والحصول على العدالة والكرامة الانسانية وتحقيق النصر .



السيد أوغوما (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان صياغة الفصل

العنصرى التى يتبعها نظام الحكم فى بريتوريا ما زالت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ٤٠ سنة . ومن المؤسف أن يظل نظام الفصل العنصرى الفاشى قائما مع كل ما ينطوى عليه من عنف ووحشية ، فى وقت نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

ولست بحاجة الى أن أكرر على مسامع الجمعية العامة ما يرتكبه النظام العنصرى يوميا من انتهاكات مارخة للقانون الدولى وجرائم ضد الإنسانية . فلا شك أن العالم أجمع على علم بكل الفظائع التى يرتكبها ذلك النظام . والقرارات التى تدين النظام العنصرى فى بريتوريا لا حصر لها . ما الذى نحتاجه أكثر من ذلك لإثبات أن نظام الفصل العنصرى يستخف بالرأى العام الدولى ؟

فبينما نناقش هنا سياسة الفصل العنصرى ، يواصل نظام بريتوريا قمعه الدموى للشعب المقهور فى جنوب افريقيا بالسلح الذى يزوده به حلفاؤه انتهاكا للحظر المفروض على توريد الاسلحة اليه .

ان تماعد القمع الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا المظهد بلغ ذروته بإعلان حالة الطوارئ فى مناطق عديدة من ذلك البلد ، وهو ما أعطى الجيش والشرطة سلطات واسعة لا حدود لها للقيام بعمليات تفتيش دون تصريح ، واحتجاز الافراد ، واعلان حظر التجول ، وإطلاق النار على السكان دون تحذير . ولقد اعتقل الالاف من المعارضين للفصل العنصرى ، وقتل أكثر من مائة شخص دفعة واحدة .

إن كل نداء يوجهه المجتمع الدولى يقابله نظام بريتوريا بتمننت وازدراء عنيدين . ولكن ذلك النظام لا بد أن يعلم ان حالة الطوارئ لن تؤدى الى السلم ولن تحل مشاكل السود الاساسية فى جنوب افريقيا .

إن الاحداث المفجعة التى تجرى فى جنوب افريقيا منذ أسابيع ، والتى اتخذت صورة مقاومة ومظاهرات واسعة النطاق ، من ناحية ، وقمع وحشى يمارسه جنود جنوب افريقيا ، من ناحية أخرى ، تثبت بوضوح ، اذا كانت هناك حاجة الى مزيد من الاثبات ،

ان اقامة تعاون وحوار "وارتباط بنّاء" مع نظام بريتوريا ، أمور لا تساعد على حل مشكلة الفصل العنصرى ، بل تساعد على تدعيم سياسة الإبادة والقمع التي يمارسها ذلك النظام ضد الشعب الاثود المقهور في جنوب افريقيا .

ويعمد نظام بريتوريا العنصرى دون رادع ، وتحت حماية حلفائه ، الى مدّ نظام الفصل العنصرى الى ناميبيا التي يحتلها بصورة غير مشروعة ، ويواصل عدوانه العسكرى على بلدان الجنوب الافريقي الأخرى . ألم يمر نظام بريتوريا منذ عشرين سنة على تحديّهِ المتفطرس ورفضه تنفيذ مقررات منظمنا بمواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا واستغلاله لمواردها الطائلة ؟ ألم يقم بشن عشر هجمات على جمهورية انغولا الشعبىة منذ إعلان استقلالها في ١٩٧٥ ؟ ألم يرتكب أعمالا عدوانية ضد موزامبيق وسيشيل وليسوتو وبوتسوانا ؟ اليس هو نفس نظام الفصل العنصرى في بريتوريا الذى يعترف بكل ملف بأنه يقدم الدعم والتأييد لحركة اليونيتا بالرغم من اتفاقات لوساكا لعام ١٩٨٤ ؟ ألم يعلن رسميا انه سيواصل أعماله الرامية الى زعزعة الاستقرار في موزامبيق بإمداد اعضاء الحركة الثورية الوطنية في موزامبيق الخارجين على القانون ، بالاسلحة والادوية وغير ذلك من أشكال المعونة ، منتهكا بذلك اتفاقات نكوماتي ؟

إن التمييز اليومي لنظام الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا عن طريق قوّة السلاح وعمليات الإبادة والقمع الدموى ، واحتلال ناميبيا غير المشروع والاستغلال المتبجح لمواردها ، علاوة على تكثيف أعمال العدوان الوحشية ضد دول خط المواجهة المستقلة ذات السيادة في الجنوب الافريقي ، كل هذه الجرائم الكثيرة الإضافية تخلق أوضاعا خطيرة في الجنوب الافريقي وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

إن النظام العنصرى في بريتوريا ، بجرائمه المخزية ، يتعارض تعارضا جذريا مع المبادئ المقدمّة المكرسة منذ أربعين سنة في ميثاق الامم المتحدة ولا سيما تلك الواردة في الفقرة ٤ من المادة الثانية ، كما انه ينتهك تلك المبادئ انتهاكا خطيرا . ولقد دأب ذلك النظام على رفض وازدراء إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ ، كما انه يسخر من إعلان الامم

المتحدة بشأن جنوب افريقيا الوارد في القرار ٩٢/٢٤ ، المؤرخ في ١٢ كانون  
الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

ولدى تعريفها لنظام الفصل العنصرى في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة  
السياسية الخاصة ، بشأن البند ٢٥ من جدول الاعمال قالت إحدى المتكلمات وبحق انه :  
"من المعروف ان مهندسى الفصل العنصرى كانوا من المعجبين بأدولف  
هتلر ومؤيديه وان نظامهم المشع كان يهتدى بالنازية بمورة واعية ، وليس من  
سهيل المصادفة ان وصمت كل من النازية والفصل العنصرى بأنهما جريمة ضد  
الإنسانية . وهل هناك فارق حقيقي بين نظرية هتلر بشأن العنصر المتفوق وبين  
الفصل العنصرى ، أو بين غزو أوروبا واحتلالها وغزو النظام العنصرى لانفـولا  
واحتلال أراضيها والمدوان على الدول المستقلة الاخرى في المنطقة ، أو بين  
جرائم الإبادة التي ارتكبت ضد اليهود والمذابح التي تقع يوميا في جنوب  
افريقيا". (A/40/SPC/PV.13 ، ص ٥٧ ، ٥٨)

لذا فإن محاكمة سياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا هي  
ايضا محاكمة لكل من يقدمون لها المساعدة ، وبالتالي يمدونها بمقومات الحياة ، وهي  
محاكمة لكل من يساندونها في فطرتها ورفضها الامتثال لمقررات منظماتنا ورفضات  
المجتمع الدولي بأسره .

وهي ايضا محاكمة للذين يحرصون في المقام الاول على الحفاظ على العلاقات  
التجارية والعسكرية والعلمية المتميزة التي يقيمونها مع بريتوريا ، والذين يسهمون  
عن هذا الطريق لا في جلب الثروات الطبيعية لذلك البلد فحسب ، بل وفي تمكين حكومة  
جنوب افريقيا غير الشرعية من حيازة السلاح النووي الذي يشجعها على تخويد جيرانها  
وإرهابهم .

إن محاكمة سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الحكم في جنوب افريقيا ،  
هي ايضا محاكمة للذين أصبحوا شركاء لذلك النظام في احتلاله غير المشروع لناميبيا  
بسبب جعلهم وحرصهم على مصالحهم الذاتية الدنيئة . فإصرار جنوب افريقيا على الإمان



في رفض الالتزام بالمقررات الإجماعية لمنظمتنا لا يمكن تعليقه إلا بتواطؤ دول  
بمعيها ، تتآمر مع جنوب افريقيا على استفلال الشعب الناميبي بكل صفاقة ونهب موارده  
بلا امتحياء .

ومحاكمة سيامة الفعل المنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا هي ايضا  
محاكمة للذين لا يجرؤون على رفع اصواتهم لإدانة اعمال العدوان ، واعمال زعزعة  
الاستقرار الخفية ، واعمال الإرهاب والابتزاز الاقتصادي التي ييرتكبها نظام الحكم في  
بريتوريا ضد جيرانه .

إن ما يبحث عنه الشعب المظهد في جنوب افريقيا وما يريده السكان السود هو  
بلا شك القضاء على الفعل المنصرى ، وإقامة مجتمع غير عنصري يكفل لكل سكان جنوب  
افريقيا التمتع بحقوق متساوية ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة . وذلك  
ايضا هو ما طالبت به الامم المتحدة في ١٩٧٩ في إعلانها بشأن جنوب افريقيا ، الذي  
أكدت فيه على انه :

"... ينبغي تمكين شعب جنوب افريقيا بكامله ، بصرف النظر عن العرق  
أو اللون أو العقيدة ، من ممارسة حقه في تقرير المصير" . ( القرار

٣٩/٢٤ سين)

وهذا أيضا ما يطلبه مجلس الأمن في البيان الصادر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ الذي جاء فيه :

"ويرى أعضاء المجلس انه يجب أن يكون الحل العادل والدائم في جنوب افريقيا قائما على أساس الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصرى واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا". (S/17413)

وهذا المطلب ذاته هو ما تطالب به أيضا حركة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية التي يراسها في الدورة الحالية الرئيسى ضيوف رئيس السنغال الذي تحدث منذ بضعة أيام في الجمعية العامة فقال :

"ورغم الكفاح الذى فرضه على أولئك القادة نظام الفصل العنصرى فانهم يتطلعون بنظرة واضحة الى جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصرى التى يسودها مجتمع متعدد الاعراق مؤمن بمساواة جميع البشر وديمقراطي يضمن الحرية والعدالة للجميع". (A/40/PV.42 ص ٢٨)

ومن أجل الوصول الى هذا المجتمع القائم على تحقيق المساواة للجميع ، يناضل شعب جنوب افريقيا المضطهد ويسفك دمه في كل يوم . ولإيجاد هذا المجتمع الذى يستأصل منه الفصل العنصرى ، تناضل حركة التحرر الوطنى في جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في ناميبيا نضالا لا يقهر وملاحهما في أيديهما .

لقد آن الاوان لكى تكفل الامم المتحدة القيام باتخاذ تدابير متضافرة لمساعدة شعب جنوب افريقيا في القضاء على الفصل العنصرى . وعلى منظماتنا هذه أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لفرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

وفي هذا الإطار ، يعرب وفدى عن ارتياحه لاعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ويتوجه بالشكر الى رئيسها السيد غاربا الممثل الدائم لنيجيريا على التقرير الشامل الذى قدمه ، ويود أن يبرز ثلاثا من التوصيات التى قدمت للجنة الخاصة ويوردها فيما يلى\*:

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيبورن ( جزر البهاما ) .

"وترى اللجنة الخاصة ان الحكومات التي تعارض التدعيم والرصد الفعّال للحظر الإلزامي على الاسلحة ورمد الشركات التي تقوم بتوريد المعدات والخبرة الفنية لأغراض الاستخدام العسكري والاستخدام من جانب الشرطة ، تتحمل مسؤولية جسيمة " (A/40/22 الفقرة ٣٤٧)

"وتحث اللجنة الخاصة مجلس الأمن على اتخاذ تدابير عاجلة لتدعيم الحظر على الاسلحة ، ومنع كل أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في الميـدان النووي وكفالة الرصد الفعّال لتلك التدابير وفقا لتقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٤٣١ (١٩٧٧).... وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وهي تعلق في هذا الصدد أهمية خاصة على حظر توريد المعدات والحاسبات الالكترونية والتكنولوجيا ذات الغرض المزدوج كيما تستخدمها القوات العسكرية وقوات الشرطة في جنوب افريقيا " ( الفقرة ٣٧٦ )

"وتلاحظ اللجنة الخاصة بقلق بالغ عناد الدول الغربية الكبرى في رفض الاعتراف بالحالة في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بوصفها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، حتى مع استمرار نظام الفصل العنصرى في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وانتهاكه المتكرر للسلم ، وارتكابه لأعمال العسوان ضد دول خط المواجهة . وتعرب اللجنة عن أملها في أن هذه الدول سوف تقتنع بتيسير اتخاذ اجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق . " ( الفقرة ٣٨٤ )

السيد نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت

لرئيس وفد زائير فرمة تهنئة الرئيس بانتخابه الذى صادف أهله لإدارة أعمال الدورة الحالية .

إننا ننظر البند ٣٥ من جدول الأعمال المعلنون "سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في وقت حاس وحاسم بالنسبة للسكان السود في جنوب افريقيا وهم الاغلبية العظمى ، لا منازع ، من مكان ذلك البلد .



لقد دارت مناقشات عديدة داخل الأمم المتحدة ، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن ، أفضت إلى اتخاذ كثير من القرارات . كما عقدت مؤتمرات دولية كثيرة بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تنفذها حفنة من العنصرين البيض في جنوب افريقيا . ومن المؤسف أن هذه المداولات لم تخرج حتى الآن عن كونها ساحة للمباريات الخطابية . وفي هذا الوقت الذى تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لانشائها ومرور ٢٥ عاما على إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، لا يمكن السماح بأن يظل المجتمع الدولي بأسره عاجزا عن التأثير على العنصرية والامتعباد وغيرها من مظاهر عقد التسلط التي لا مبرر لها والتي تفرض على السكان الاصليين في اقليم جنوب افريقيا .

إن الحقوق الاساسية للاهالي السود في جنوب افريقيا مستمدة من التاريخ ومن أن أولئك الاهالي ينتمون إلى ذلك الإقليم الذى تحتله وتستغله أقلية من البيض جاءت ، في المقام الأول ، من بلدان معينة لتمارس التمييز المنهجي ، وتجعل من التمييز سياسة حكم تهدف إلى إبادة السكان الاصليين .

وقد طبق نظام الفصل العنصرى منذ ١٩٤٨ في أراضي جنوب افريقيا في ظل قانون عزل السكان في المناطق السكنية الذى يسمح بإعادة تجميع الاهالي على أساس العرق في مناطق مخصصة لهم . ويرى المجتمع الدولي أن تاريخ من هذا القانون ، وهو عام ١٩٤٨ هو تاريخ إضفاء صفة قانونية كاذبة على الوضع الذى أوجد كأمر واقع عندما احتل البوير ذلك الإقليم في ١٦٥٢ .

والواقع انه عندما أبحر الملاح البرتغالي دياز في عام ١٤٨٧ في رحلته حول ساحل افريقيا الجنوبية لأول مرة ، كان يسكن تلك المنطقة عدد من السكان السود يزييد كثيرا عن عددهم في الوقت الحالى . وكانوا يتألفون من البوشمان واليهوتونتوت والزولو والبانسو الذين كانوا ، وما زالوا في يومنا هذا ، الملاك الحقيقيين لأراضي جنوب افريقيا .

ورغم سياسة الإبادة التي اتبعتها الفزاة الذين جاءوا إلى ذلك الإقليم من أنحاء الأرض ، وهي الإبادة التي زاد حدتها الرق الذى امتفحل هناك حوالي ١٦٨٥ ، قاوم

سكان جنوب افريقيا السود وسوف يقاومون دائما تلك المحاولات المبذولة بمورة منهجية لتصفيتهم جسديا .

فطوال تاريخ الاستعمار ، ظلت اراضي جنوب افريقيا قلعة يتعرض فيها السكان السود للمذابح دون عقاب ، وظلوا فيها خاضعين تحت حذاء الدخلاء الذين ينكرون عليهم جميع الحقوق المدنية والسياسية متعاونين مع غيرهم من الاجناس التي تتمتع بأوضاع أكثر مرونة ومرافق أكثر ، كما لو كانت لها حقوق تزيد على حقوق السكان السود الأصليين في تلك الاراضي .

بالرغم من أن الانتصار الذي حققته الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار منذ عام ١٩٦٠ ، أدى إلى تحرير أكثر من ٦٠ بلدا ، لا يزال إقليما ناميبيا وجنوب افريقيا خاضعين للاحتلال غير المشروع من جانب العنصريين البيض ، رغم الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ونحن نقول ذلك لاننا لا يجب أن ننظر إلى إقليم جنوب افريقيا باعتباره تلك الجمهورية المزعومة . وذلك راجع - من ناحية - إلى الطبيعة العدوانية لذلك النظام ورفضه الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى ، لكون جمهورية جنوب افريقيا المزعومة تلك ، قد أنشئت ضد رغبات الدولة المستعمرة القائمة بالادارة ، والتي لم تربطها بها أية رابطة سياسية في أي وقت من الاوقات . وهذا يؤكد الطابع غير المشروع للنظام الذي فرض دون أي نقل للسلطة .

إن اغتيال فرفوردي في عام ١٩٦٦ ، والاضطرابات الخطيرة التي وقعت في المناطق الخمسة للسود ، ناهيك عن مذبحه شاربيل واستقالة فورستر في عام ١٩٧٩ ، لم تكن كلها إلا مقدمة لنضال طويل في سبيل تحرير الشعب الاسود في جنوب افريقيا وهو الكفاح الذي بلغ أوجه في الشهور الاخيرة حيث إتخذ بعدا جديدا يتمثل في تصاعد أعمال العنف وردود الفعل الحادة وتزايد التصميم لدى السكان السود الذين يسعون إلى استعادة حقوقهم الأساسية وحريتهم .

إن شعب جنوب افريقيا الاسود الذي يمثل ٧٣ في المائة من تعداد السكان ، لا يمكن أن يستبعد بعد الآن وينحى جانبا من الحياة السياسية . فالأمم المتحدة بوصفها الآن أكثر من أي وقت مضى ، أن تستفيد من رد فعل الشعوب في أرجاء العالم ، ومن فتى المظاهر المؤيدة للنضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا الاسود للقضاء كاملا شاملا على الفصل العنصرى .

وفي هذا الصدد ، يتعين علينا أن نؤكد على أن انتفاضة شعب جنوب افريقيا الاسود قد استقبلت بتأييد كبير وعضدتها الحركات الديمقراطية الجماهيرية في أرجاء العالم . ونتيجة لذلك ، يتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تدفع خطة تشمل تدابير صارمة محددة من شأنها أن تدفع نظام بريتوريا إلى الانصياع إلى المنطق ، وتفكيك نظام الفصل العنصرى .



إن النضال البطولي الذي تشهه الغالبية السوداء في جنوب افريقيا فسي حين لا يزال قائدا الذي لا نزاع على قيادته ، نلسن مانديلا ، يقاسي الهوان في مجون جنوب افريقيا ، هو محاربة لنظام الفصل العنصرى المقيت ، الذي يتجاهل حقيقة أن كل بني البشر يولدون متساويين في الكرامة والحقوق وأن أية عقيدة تؤمن بالتفوق العنصرى عقيدة خاطئة علميا وتستحق الشجب اخلاقيا ، ظالمة وخطيرة اجتماعيا . لقد ادين الفصل العنصرى مرات عديدة من جانب المجتمع الدولي بوصفه جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم والامن الدوليين .

ووفد زائير مقتنع بأن جميع الشعوب وكل المجموعات البشرية تقدم إسهامها الخاص بها صوب تقدم الحضارة والثقافة العالميين اللذين يشكلان التراث المشترك للبشرية جمعاء . وهذا ينطبق بشكل أكبر على جنوب افريقيا حيث ازدادت الاقلية البيضاء ثراء بفضل جهود الجماهير السوداء الكادحة وعملها المضني ، وبسبب استغلال تلك الاقلية المخزي لموارد كل من ناميبيا وجنوب افريقيا على حد سواء .

إن وفد زائير يرفض بل ويدين السيادة اللانسانية المتمثلة في إقامة البانتوستانات التي تهدف الى تشريد السكان السود الافارقة وحرمانهم من حقهم في المواطنة ، وتعزيز السيطرة السياسية والاقتصادية للسكان البيض وهم الاقلية في جنوب افريقيا .

وصيؤيد وفد زائير جميع المقترحات التي ستقدم في نهاية هذه المناقشة الخاصة بالبند ٢٥ من جدول الاعمال ، والتي ترمي الى اتخاذ تدابير وفرض جزاءات شاملة في جميع المجالات الممكنة - الدبلوماسية ، والاقتصادية والثقافية والرياضية والاجتماعية والتكنولوجية وما الى ذلك - ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وتقديم مساعدة متزايدة لشعب جنوب افريقيا الاسود الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وكرامته .

السيد كاتكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد أبتت الأمم المتحدة مشكلة الفصل العنصرى قيد نظرها منذ أنشئت منظمتنا . إلا أن البعض ، ونظرا لان هذه السياسة البغيضة المخزية للغاية ظلت قائمة لوقت طويل ، اعتبرها أمرا مسلما به . وهذه حالة خطيرة لا يمكن السكوت عليها .

ذلك لان الفصل العنصرى يؤثر تأثيرا سيّئا علينا جميعا ، فسواء كنّا ممن  
ممارسي ذلك النظام البغيض أو كنّا من ضحاياه أو كنّا نقف موقف المتفرج عليه ،  
نستحقّ كلّنا الادانة للسكوت على هذه الظاهرة الغريبة والغريذة التي اختلقها  
الانسان . فلئن كان الفصل العنصرى بذل ضحاياه فهو أيضا ينتقم من قدر من ممارسونه  
أو يناصرونه . إذ أنه عبارة عن اقتراع بعدم الثقة في أولئك الذين يعتبرونه مجرد  
مسألة أخلاقية فقط . في حين أنه أكثر من ذلك ، فهو إنتهاك أساسي لحقوق الانسان  
وحرمان للفالبية السوداء من حقها الثابت في أن تقرر مصيرها ، وهو عنصرية منهجية  
ومؤسسية تدعي بمقتضاها الاقلية البيضاء حق التحكم في مصير الاغلبية التي تنكر عليها  
أهميتها ذاتها لمجرد أن لون بشرتها مختلف .

وهكذا ، لا يمكن أن نتكلم عن تعايش سلمي مع نظام الفصل العنصرى ، إذ لا يمكن  
التعايش سلميا مع مثل ذلك النظام الشرير . فسياسة "عش ودع الاخرين يعيشون" لا يمكن  
أن تطبّق مع بلطجي يتصرف ويميث فسادا بين شعبه ذاته . إن قوانين الفصل العنصرى  
الكثيرة التي أصدرتها حكومة جنوب افريقيا وما يسمى بسياسة الاوطان التي تنتهجها ،  
والقمع العسكرى الذى تمارسه ، وما تمارسه الشرطة من وحشية متزايدة تجاه غالبية  
السكان ، هذا كله ليس إلا مظهرا واضحا لعدم استعداد حكومة جنوب افريقيا إحداث  
التغيير بنفسها بل وعدم استطاعتها ذلك .

إن نظام جنوب افريقيا بسبب طبيعته الظالمة البغيضة يعيش ويتفدى على  
الخوف - الخوف من مخلوقه الشائن الاجوف ، والخوف من الشعب ، والخوف من يوم  
الحساب - ومن هنا جاء إعلان حالة الطوارئ في بلد يعيش فعلا في حالة حصار . ومن هنا  
كان خوفه من الاجانب وكرهه لهم ، وهو الخوف الذى يتجلى في رفضه السماح لبعض الاجانب  
بالدخول لانه يعتبرهم اعداء له ، والقيود التي تفرض على الصحفيين الاجانب . نظام  
هذا شأنه ماله ، الفشل لا محالة ، فهو ينطوى على بذور سقوطه وفنائه . ومطلوب من  
المجتمع الدولي الآن أن يساعد شعب جنوب افريقيا على القضاء على ذلك النظام



وفي هذا الصدد ، نشعر في تنزانيا بالقلق كلما سمعنا بعض البلدان تتشددق بيفضها لنظام الفصل العنصرى في حين أنها لا تفعل شيئاً من حيث الواقع العملي لانهائه . فالذين يعارضون ظاهرياً في بعض الاوساط سيامة الفصل العنصرى ، يؤيدون هذه السيامة ويتفاوضون عنها ويشاركون فيها بالمطالبة بما يسمى بالتغيير السلمى وتشاطر السلطة ، وكلها في الواقع عبارات رمزية لادامة القمع في جنوب افريقيا ، وعندما تحاول بعض الدول أن تسلك سبيل العقل والمناشدة والحكمة مع الاقلية البيضاء ، يصفها بوثها بملافة على وجهها بالتهديد بإشارة قلائل البطالة في البلدان المقدمه للمساعدة . يا لها من طريقة مناسبة للاعراب عن العرفان بالجميل .

وبالمثل ، لا يمكننا أن نفهم عمليات الوعظ المتعلقة بالمعامانة التي متلحق بالغالبية السوداء والدول المجاورة لو فرضت جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا . فأولئك الذين يحاولون صرف الانتباه عن الجزاءات يودون إقناعنا بأن الجزاءات لن تجدى . ولسنا بحاجة ، بطبيعة الحال ، الى قوة إبداع كبيرة لنذكر أن الجزاءات لا تنجح لان هناك من ينتهكونها ، وقد ثبت بالتجربة ، لسوء الحظ ، أن منتهكي الجزاءات هم عادة نفس من يؤكدون أن الجزاءات لا يمكن أن تنجح . غير أن هذه الدول فرضت بنجاح جزاءات على مناوئتها في أماكن أخرى . وأود أن أحيل من يخامرهم الشك في هذا الى تقرير الامين العام بشأن التدابير الاقتصادية التي تتخذها البلدان متقدمة النمو لغراض قسرية بما في ذلك الاثار التي تخلفها على العلاقات الاقتصادية الدولية (A/40/596) . وهي وثيقة زاخرة بالمعلومات . لا يبدو إذن أن الجزاءات غير مجدية إلا في حالة جنوب افريقيا وحدها .

ولقد كان من الاشراف والانزه بكثير أن تعترف تلك الدول صراحة بأنها تعارض الجزاءات بسبب ممالحتها الاقتصادية في جنوب افريقيا وتقبل بمسؤوليتها عن تنفيذها وتمويل الجهاز الاقتصادى للفصل العنصرى الذى يستخدم بدوره في قمع غالبية سكان جنوب افريقيا . وينبغى لهذه الدول ، فضلا عن ذلك ، أن تقبل بنصيبها من الذنب لتوفيرها الاسلحة التي تقتل بها جنوب افريقيا السود .



إننا لا نتأثر بالأحصاءات عن فرص العمل التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية  
للسود ، والأجور التي تزيد عن تلك التي تدفع في الدول المجاورة ، وعن الأداء الأفضل  
المزعوم لاقتصاد جنوب افريقيا . إننا لا نتحدث عن إجراء تحسين طفيف في الرفاهية  
الاقتصادية للمكان وإنما نتحدث عن حق الغالبية في تقرير المصير في جنوب افريقيا  
حرة . إننا نتكلم ، كما ذكر بحق ، عن تحطيم أغلال الغالبية لا عن تلميع تلك الأغلال .  
إن المطلوب هو أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة هادفة لعزل جنوب  
افريقيا . لقد عانت الغالبية المضطهدة بما فيه الكفاية حتى الآن في ذلك البلد  
التمس . وينبغي عدم القبول بعمليات القتل التي يرتكبها ، يوميا ، نظام الاقلية  
البيضاء ضد السود باعتبارها أعمالا روتينية وجزءا من طبيعة الحياة اليومية ، وإلا  
فإن التضحيات الجسام المقدمة من المقاتلين البواسل في سبيل الحرية ستكون قد ضاعت  
هباء ، في الوقت الذي لم يعد الشباب في جنوب افريقيا ، كما نشاهد على شاشات  
التلفزيون أو نقرا في الصحف ، يهاب فيه الموت في سبيل الحرية . ومهما كان التخويف  
والعنف العشوائي والارهاب المنظم فلن تلين عريكته ولن يستسلم . وخير ما يمكن أن  
أفعله هنا هو أن أقتبس من خطاب رئيسي جمهوريتنا المعلم جوليس ك . نيريري في  
الجمعية العامة في ١٧ ايلول/سبتمبر مايلي :

" أما بالنسبة لشعب جنوب افريقيا فقد إحتج على الفصل المنصري  
وتظاهر واعتقل وتمرّخ للتعذيب والموت سنة إثر سنة . وعلى الرغم من وقوع  
بضعة حوادث تخريب لا يزال الكفاح المكثف يتمثل أساسا في أن شعبا مجرد ممن  
السلاح يرفض بفضب وشجاعة الفصل المنصري . إن رفض هذا الشعب للفصل المنصري  
يسرى في دمه ، وهو يتمدى للرماس بالحجارة وبالقوة المدنية فقط . وما عاد  
الموت يهّمه . ولم يعد يبالي بتقديم تنازلات أو بالاصلاحيات التي أعلنتها  
الحكومة البيضاء . لذلك ، من الواضح أن الفصل المنصري مآله الفشل ، وكلّما  
طال أمد زواله زاد البؤس وزادت الفوضى المنحرفة " . (A/40/PV.13 ، ص ١٢)

ويمكن ، من جانبنا ، أن نساعد في تقصير أجل المعاناة بالوفاء بواجبنا الاممي .  
ويمكننا الاضطلاع بدورنا باتخاذ التدابير التالية .

أولا ، وقبل كل شيء ، يجب تطبيق جزاءات الزامية شاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق . وفي هذا الصدد ، نشجب انتهاك قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر توريد الأسلحة . ونشعر بالامتنان لحكومات بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية وبمساهمة الدول الغربية التي طبقت جزاءات طوعية انتقائية على جنوب افريقيا بموجب قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٩ زاي المؤرخ في ١٩٨٤ وقراري مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) . ونرى أن ما قامت به تلك البلدان خطوة في الاتجاه السليم نحو فرض جزاءات شاملة . والواقع أن هناك حفنة فقط من البلدان الغربية المتشردة التي ما زالت تعارض الجزاءات إلا أن قمر نظرها سيضر بمصالحها على المدى الطويل في جنوب افريقيا عندما تصبح حرّة ديمقراطية .

ثانيا ، نطالب بتقديم المساعدة المادية والمالية لحركات التحرير في جنوب افريقيا في كفاحها الذي تشنه ضد نظام الفصل العنصرى . وفي حين نوافق أن على شعب جنوب افريقيا أن يحرر نفسه بنفسه ، لا نتفق مع أولئك الذين يقولون إن الانتفاضة المسلحة ليست السبيل السليم لاحداث التغيير في جنوب افريقيا . فتلك الدول لم تتوان في حمل السلاح للقضاء على الرايخ الثالث .

ثالثا ، ينبغي إنهاء التعاون العسكرى بين دول غربية معينة وجنوب افريقيا . ويجب حمل تلك البلدان على إدراك أن نظام الفصل العنصرى يشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين . والواقع أن تواطؤ تلك البلدان هو الذى مكّن جنوب افريقيا من الحصول على قدرة نووية تهدد افريقيا المستقلة . وبدلا من أن تواجه تلك الدول التهديد الحقيقي ، تناهنا دوما الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . وهذه نداءات ليست موجهة الى من ينبغي أن توجه اليهم ، وينبغي أن توجه الى بلدان المتبذية ولاسيما جنوب افريقيا وإلا فإن مفهوم حمل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية سيصبح احتمالا أجوف .

رابعا ، يتعين على الدول أن تنهي العلاقات الثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا التي تقدّر هذه العلاقات تقديرا كبيرا بوصفها دليلا على الاحترام . اننا نحيا عمل اللجنة المختصة المعنية بإعداد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الالعب الرياضية ، لإعدادها مشروع الاتفاقية بعد سنين من العمل . ونرحب بإدخال مبدأ الطرف الثالث على المادة العاشرة من المشروع . ونتعشم أن تعتمد الجمعية مشروع الاتفاقية في دورتها الاربعين وتضعها موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن .

خامسا ، ننضم الى الآخرين في الدعوة الى اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ابتداء من نلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية التي تكافح ضد حكم الاقلية .

وأخيرا وليس آخرا ، نطالب الدول الغربية القليلة التي تلجأ الى اتخاذ تدابير انقسامية عندما يتعلق الامر بالنظر في مقررات بشأن القرارات المتعلقة بالفصل العنصرى أن تمتنع عن ذلك . فهي قد بدأت نشاطها بالفعل في محاولة للشوشرة على المسائل من خلال متاهة من القرارات المنافسة لمشاريع قراراتنا . وكان المعتقد أن أقل ما يتعين على هذه الدول أن تفعله بعد أن عارضت اتخاذ تدابير فعالة ولمومسة ضد جنوب افريقيا الفصل العنصرى ألا تفعل شيئا لتعطيل اتخاذ أى عمل سياسي أو دبلوماسي ضد نظام جنوب افريقيا .

كما أننا نرفض اقحام أية مسائل دخيلة على هذه المناقشة . ان أهمية المسألة قيد البحث ينبغي أن تُحترم ، تماما كما تحترم افريقيا المسائل التي تهم الآخرين اهتماما رئيسيا .

لتكن الامور واضحة جلية ، فـشعب جنوب افريقيا سيتحرر ، بمساعدتنا أو بدونها . وكما قيل عن حق ، الحرية يمكن تأخيرها ولكن لا يمكن انكارها . والمساعدات الخارجية يمكن أن تقصر في فترة المعاناة . ولكن اذا ما تأخرت الحرية ، فان شعب جنوب افريقيا لن ينسى أبدا المسؤولين عن هذا التأخير . ولذلك ينبغي أن نعمل معا من أجل القضاء السريع على الفصل العنصرى وتحقيق العدل والسلم والحرية في جنوب افريقيا .



وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لما قامت به من عمل ممتاز منذ نشأتها . وأشيد برئيسها القدير السفير غاربا ممثل نيجيريا ، لقيادته الدينامية للجنة الخاصة . فاللجنة الخاصة ما فتئت تعمل بأملوب عظيم في حملتها لتوعية الرأى العام بشرور الفصل العنصرى وتعبئة الرأى العام الدولى ضد هذه السيامة البغيضة .

#### السيد بلاييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يرى وفد بلادى انه من الجدير بالملاحظة في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين لانتصار القوى المحبة للسلام على الفاشية والعسكرية فسي الحرب العالمية الثانية ، وهو الانتصار الذى أدى الى انشاء الأمم المتحدة ، أن هذا المحفل تحرك قدما ، مباشرة بعد الاحتفال الرسمي بالذكرى الأربعين لانشائه ، صوب النظر في مسألة القضاء على الفصل العنصرى في الجنوب الأفريقي ، وهو أبشع وأقسى أشكال الايديولوجية العنصرية للإنسانية والوريث الروحي للفاشية .

ان الحالة الراهنة في جنوب افريقيا تشير الاستياء والقلق في جميع أوساط المجتمع الدولى . والنظام العنصرى في ذلك البلد ، بجنون المحكوم عليه بالإعدام ، لايزال ينتهك انتهاكا ضخما وبأقسى التدابير حقوق الانسان الأساسية للغالبية العظمى من مكانه ، على أساس لون البشرة . والهدف من سياسته الاجرامية القائمة على اقامة البانتوستانات وإعادة التوطين الاجبارى للسكان الافارقة ومراقبة تحركات الشعب في ظل قوانين تصاريح المرور المشينة واللاإنسانية ، ادامة نظام الفصل العنصرى وتحويل الغالبية الساحقة من السكان الافارقة الاصليين في نهاية المطاف الى غرباء محرومين من أية حقوق داخل بلادهم .

فأى عمل يقوم به الافارقة للدفاع عن كرامتهم الإنسانية يواجه بالبطش المتزايد من جانب نظام بريتوريا الاستبدادى الذى يلجأ الى اطلاق النار على أناس غير مسلحين وتمذيب وإعدام الوطنيين ، وحظر الأنشطة والقضاء على المنظمات التابعة للسكان الاصليين . والاحداث الاخيرة الجارية في جنوب افريقيا دليل واضح على حقيقة أن

سياسة الفعل العنصرى وممارسته اللتين تنتهجهما الاقلية العنصرية باتا في حالة أزمة عميقة .

فالاصلاحات الدستورية المزعومة التي أعلن عنها نظام جنوب افريقيا على نطاق واسع ، وكما كان متوقعا لم تكن الا خدعة سياسية أخرى لخلق وهم باحتمال حدود بعض التغييرات الايجابية بينما يحافظ النظام على الفعل العنصرى . ان جوهر نظام الفصل العنصرى ، تلك السياسة العدوانية التي تتسبب في معاناة شعوب افريقيا ، على النحو الذى تأكد في مقررات عديدة صادرة عن الامم المتحدة ، لايزال على حاله متعارضا مع المصالح الاساسية لشعب جنوب افريقيا والدول المجاورة .

وقد أوضح مجلس الأمن في بيانه الصادر في ٢١ آب/أغسطس من هذا العام ، بشكل جلي أنه يرى أن الحل العادل والدائم في جنوب افريقيا لا بد أن يقوم على القضاء الكامل على نظام الفصل العنصرى واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا . وأمام المجتمع الدولي الآن أدلة كافية لا يمكن دحضها بأن نظام الفصل العنصرى اللإنساني لا يمكن تحويله الى أي نوع من أنواع الانظمة التي تتماشى مع القواعد الاساسية للعدالة والحرية والكرامة الانسانية - وهو الموضوع المفضل لدى بعض الحلفاء التاريخيين للعنصرىين في جنوب افريقيا . ان الفصل العنصرى نظام يجب القضاء عليه قضاء تاما ونهائيا .

وما فتئت الامم المتحدة في العديد من مقرراتها تدين الفصل العنصرى بوصفه ظاهرة معادية عداء عميقا للشعوب ، وجريمة ضد الانسانية تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئ القانسون الدولي وتنتهك السلم والامن الدوليين . وقد طالب مجلس الأمن مرارا بوضع حد نهائى لسياسة وممارسات الفصل العنصرى غير المحتملتين وغير المقبولتين في العالم المعاصر ، وطالب بالقضاء على نظام البانتوستانات وإقرار حكم الاغلبية على أساس العدالة والمساواة .

وفي هذا العام وحده ، اتخذ مجلس الامن عدة قرارات تتعلق بالتدهور الحاد الطارئ على الحالة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . وقد ادانت تلك القرارات من جديد سياسة وممارسة الفصل العنصرى وعمليات الاعتقال والقتل الجماعي وطالبت برفع حالة الطوارئ واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا على الفور . إلا أن نظام بريتوريا ، بالانتهاك لهذه المقررات الصادرة عن الامم المتحدة وبالتجاهل للنداءات الصادرة عن محافل دولية أخرى وعن المجتمع الدولي ، لم يواصل فحسب ارتكاب أعماله القاسية على الارهاب والقمع ضد السكان الاصليين بل وواصل تصعيدها أيضا . وفي صميمه إنقاذ نفسه من الانهيار الحتمي والمحافظة على سيطرته الاستعمارية في ناميبيا المحتلة واستعادة تلك السيطرة فيما يتعلق بالبلدان الافريقية المجاورة ، يستخدم النظام العنصرى في جنوب افريقيا الضغط الوحشي والابتزاز العلني ، ويشن أعمالا عدوانية بشعة ويستخدم أساليب بطش أخرى من ترسانة سياسته القاسية على ارهاب الدولة .



ومن الواضح تماما أن العنصريين في جنوب افريقيا لم يكونوا ليحسروا على التصرف بمثل هذه الفطمة والاستفزاز لو لم يجدوا تفهما متبادلا ودعمًا متواصلا من جانب حماتهم الغربيين الذين أعلنوا ونفذوا سياسة الارتباط البناء تجاه بريتوريا . فإيجاد بؤرة للاستعمار والعنصرية في جنوب القارة الافريقية ظل هدفا بعيد الاجل للامبرياليين ، وبالاخص الولايات المتحدة الامريكية واقرب حلفائها في حلف شمال الاطلسي ، الذين يعتبرون جنوب افريقيا قلعة وقاعدة للكفاح ضد افريقيا المستقلة ومخفرا استراتيجيا أماميا في تلك المنطقة من العالم . وبالتالي ، فانهم يستخدمون لهذا الغرض مختلف السبل والوسائل ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، لدعم العلاقات أو تعزيزها مع نظام الفصل العنصرى . ولذا يتسم تعاونهم القائم والمتزايد مع العنصريين في جنوب افريقيا في مجال انشاء وتطوير القدرة النووية في بريتوريا بخطورة خاصة . وليست العقوبات الجزئية المزعومة التي أعلن عنها مؤخرا في الغرب سوى تدابير لحماية مصالحهم الخاصة في جنوب افريقيا وليس لها أى تأثير ملموس على سياسة النظام العنصرى ، وهي مجرد مناورة جديدة لحماية نظام الفصل العنصرى من أن تتخذ ضده تدابير أقسى وأكثر فعالية والالتفك حول موجة الاحتجاجات المتزايدة التي ترتفع ، خاصة في بلدانهم ، معارضة استمرار التعاون مع بريتوريا . وقد أعلن أحد دعاة سياسة الارتباط البناء بكل صراحة أن الجزاءات المعلن عنها لا تغير سوى شكل العلاقات مع جنوب افريقيا .

ان اتساق مصالح الامبرياليين والعنصريين وأشكال التعاون الاقتصادى والسياسى والعسكرى والنووى وغيرها بينهم ، لاتزال تشكل العقبات الرئيسية التي تعوق اعتماد تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصرى في اطار المنظمات الدولية . ولاريب أن محاولات الدول الغربية لتعزيز ودعم نظام جنوب افريقيا العنصرى بكل الوسائل الممكنة جزء من مخططات امبريالية أوسع نطاقا لاستعادة المواقع التي فقدتها الامبريالية في افريقيا وحرمان الشعوب الافريقية من المكاسب التي حققتها في الكفاح من أجل التحرر الوطنى ودفعها مجددا الى دائرة التبعية للاستعمار الجديد .

وتخلص المناقشة الآن الى نتيجة واضحة تؤكد انه قد آن الاوان للأمم المتحدة

لكي تتخذ تدابير جديدة أكثر فعالية وايجابية تسمح بالتطبيق العملي لما جاء في

مقرراتها الرامية الى القضاء على هذه البؤرة الخطيرة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي التي تفرض العبودية على السكان الاصليين في بلادهم .  
فليس بوسع المجتمع الدولي أن يواصل السكوت عن نظام الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدنا تأييدا تاما مطالب البلدان الافريقية وغيرها من البلدان غير المنحازة وكذلك نداءات الجمعية العامة ومجلس الامن التي تستهدف تطبيق جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بما في ذلك فرض حظر على امداد نظام بريتوريا العنصرى بالنفط ومنتجاته ، ويدعو الى الاحترام الدقيق من جانب كل الدول للمقررات التي سبق لمجلس الامن اتخاذها في هذا المجال .

ويؤيد وفد بلادنا أيضا كل التدابير الاخرى الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/40/22) والرامية الى القضاء على الفصل العنصرى ومنح ناميبيا استقلالها دونما ابطاء والوقف غير المشروط لاعمال العدوان التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى ضد الدول الافريقية المجاورة .

ونرى أن على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تبذل كل الجهود حتى تتميز الذكرى الاربعون للأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرون لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالاضطلاع بعمل حاسم وأكثر فعالية ، لضمان اجتناب جذور الاستعمار والقضاء على العنصرية والفصل العنصرى .

السيد سومبي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت مسألة سيادة

الفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا معروضة على الجمعية العامة طوال سنوات عديدة ، منذ ادرجت لأول مرة على جدول أعمال الجمعية العامة . وقد نوقش هذا الموضوع باستمرار واتخذت قرارات تستنكر وتدين ممارسات الفصل العنصرى ، لكن النظام العنصرى لم ينفذ حتى الآن قرارا واحدا منها .

كما أن مجلس الامن ناقش في مناسبات عديدة سيادة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا وحكومتا جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصرى . وبالمثل ، لم يلتزم النظام العنصرى بمقررات مجلس الامن أو يذعن لها .

والنظام العنصرى بتحديه قرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الامن ، قد وضع نفسه موضع المواجهة مع المجتمع الدولي . وبالإضافة الى ذلك ، أظهر ذلك النظام أنه لا يحترم ارادة المجتمع الدولي ولا يكثرث لما يراه العالم بشأن سياساته العنصرية . ويتضح موقف النظام العنصرى هذا من الطريقة التي واصل بها توطيد وتدعيم الفصل العنصرى بالرغم من النداءات العالمية المتكررة للقضاء على نظام الفصل العنصرى الشرير .

وعلى مر السنين ، جعل شعب جنوب افريقيا المضطهد مطالبه ومعارضته لهذا النظام الشرير معروفتين جيدا للعالم أجمع . ولاتزال هذه المطالب حتى الآن تقابل بالانكار من جانب النظام العنصرى . فقد كان المضطهدون يطالبون دوما بأن يعاملوا على قدم المساواة مع سائر الشعوب في جنوب افريقيا . ويطالبون أيضا بالقضاء على الفصل العنصرى . ونتيجة لرفض النظام الاستجابة لهذه المطالب ، تمرد المضطهدون ، وأصبح التمرد ثورة دائمة . وبالرغم من تدابير القمع والاضطهاد الشديدة التي تتخذ ضدهم ، ظلوا يتحدون بإصرار هياكل الفصل العنصرى ، وقد تصاعد هذا التحدى من المستوى المحلى الى المستوى الوطنى . وهؤلاء الناس لا يطلبون الا تلبية مطالبهم المتمثلة في القضاء التام على سياسة الفصل العنصرى الشيطانية واقامة حكم ديمقراطى يمثّل ارادة جميع أفراد شعب جنوب افريقيا .



وبالإضافة الى تلك المطالب ، يريدون جنوب افريقيا متحدة غير مجزأة فيما يسمى بالبانانتومستانات أو الاوطان . ويؤيد وفد بلدي تلك المطالب والتطلعات المشروعة . فنحن في كينيا نؤمن أنه لن يتسنى تحقيق السلم والطمأنينة في جنوب افريقيا الا من خلال التلبية الكاملة لتلك المطالب .

وفي حين يواصل شعب جنوب افريقيا المقهور كفاحه ضد الفصل العنصري ، مازال النظام العنصري يكشف تطبيق سياسات الفصل العنصري المؤسسية . ولقد وضع هذا النظام مجموعة متنوعة من تدابير البطش ، وشرع في تنفيذها لقمع واخماد تمرد الشعب الاسود وكل معارضي الفصل العنصري . ومن ثم ، لجأ النظام بلا حياء الى أعمال القتل بالمعشرات واعتقال الآلاف من معارضي ذلك النظام احتجاجهم . وبمقتضى اعلان حالة الطوارئ مؤخرا في بعض المناطق في جنوب افريقيا ، خولت الشرطة والجيش بسلطات واسعة لاستخدامها في تطبيق التدابير العقابية ضد السود وغيرهم من معارضي الفصل العنصري . وقد أدى ذلك الى الكثير من أعمال القتل والاعتقال والتنقيب والاعتقالات واختفاء الافخاص كل يوم . كما تزايدت أيضا حملات البطش الوحشي ضد المكافحين من أجل الحرية والطلاب والنقابيين والزعماء الدينيين وغيرهم من المعارضين للفصل العنصري .

وفد بلدي يدين دون تحفظ فرض تلك التدابير ، بما في ذلك اعلان حالة الطوارئ . ونطالب برفع حالة الطوارئ على الفور هي وغيرها من تدابير القمع . كما نطالب بالافراج ، دون قيد أو شرط وعلى الفور ، عن نلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين . وكذلك رفع الحظر عن حركات التحرير التي تعمل داخل جنوب افريقيا وخارجها . كما ندين النظام العنصري لتنفيذ حكم الاعدام في بنجامين مولواسي ، بالرغم من النداءات العالمية بانقاذ حياته .

ان تدابير القمع التي يتميز بممارستها نظام الفصل العنصري والتي تطبق ضد السكان السود في جنوب افريقيا لا تقتصر على ذلك البلد وحده . فقد صدر النظام العنصري التدابير ذاتها الى اقليم ناميبيا الذي يحتله بصورة غير مشروعة . ونحسب نطالب بجلاء النظام العنصري عن ناميبيا ، وانهاء سياسات الفصل العنصري فيها ، كما

ندين مواصلة الاحتلال غير المشروع للاقليم . لقد لجأ النظام العنصري ، في محاولاته الدفاع عن سياسات الفصل العنصري والابقاء عليها ، الى العدوان السافر والارهاب والتخريب والانشطة الرامية الى زعزعة الاستقرار في الدول الافريقية المجاورة . ونحن ندين تلك الانشطة الرامية الى زعزعة الاستقرار ونطالب بوقفها على الفور .

وفي كفاحه ضد الفصل العنصري ، لم يُترك الشعب المقهور في جنوب افريقيا ليقف وحده . فقد ازداد ادراك المجتمع الدولي بمورة مطردة لشرور الفصل العنصري ، وهب ضد استمرار وجوده . كما أعربت مختلف المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والافراد ، عن معارضة الفصل العنصري . وفي رأينا أن هذا تطور صحي ، يعرب وفد بلادي عن تقديره له .

ان النظام العنصري قد تصرف بطريقة تحدى بها ارادة المجتمع الدولي عندما رفض ازالة الفصل العنصري . ومازال النظام العنصري يظهد السكان السود وغيرهم ممن خصوم الفصل العنصري ويبطش بهم . وقد مارس دون عقاب عدوانه على جيرانه ولا سيما أنغولا وليسوتو وبوتسوانا وغيرها من دول خط المواجهة . ويرى وفد بلدي انه ما كان بمقدور النظام العنصري في جنوب افريقيا أن يقوم بتلك الانشطة لو لم يتلق المساعدة من مصادر خارجية . ومن ثم ، نشاهد جميع البلدان التي تساعد النظام العنصري في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتقنية والنووية أن توقف تلك المساعدات وذلك التعاون . ونحن نعرف أن بعض البلدان قد اتخذت بالفعل تدابير في ذلك المضمار ، وان بعض الدول الاخرى هددت بأن تحذو حذوها . ونحن نقدر هذه الاجراءات لان النظام العنصري لن يتخذ طواعية ، فيما يبدو ، أية تدابير نحو الازالة التامة للفصل العنصري .

يزداد الموقف الراهن في جنوب افريقيا تفجرا يوما بعد يوم . فالاضطرابات السياسية مستمرة والعنف الاجتماعي يتعاقد كل يوم . وفي نفس الوقت ، مازال النظام العنصري يواصل اشغال نار الخصومة بينه وبين المعارضين له ، ويواصل ارتكاب أعمال العدوان المتكررة ضد البلدان المجاورة له . ولقد وصلت الحالة الى نقطة نجد فيها أن قوات الشرطة والجيش تفتال أبناء الشعب الاعزل البريء كل يوم بما في ذلك تلاميذ المدارس .

ويستنكر وفد بلدي بشدة هذه الوحشية من جانب ذلك النظام ويود أن توصي الجمعية العامة مجلس الأمن بالتماس الوسائل والسبل لإجبار النظام العنصري على وقف عمليات القتل العشوائية هذه والفناء سياسات الفصل العنصري دون ابطاء . وفي رأينا ، انه ينبغي لمجلس الأمن أن يتفق الآن على فرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية على جنوب افريقيا طبقا لما ينص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أنه اذا فرضت الجزاءات الاقتصادية الشاملة والالزامية وطبقها الجميع باخلاص ، فسوف تُجبر جنوب افريقيا على الفناء الفعل العنصري والشروع في السير باتجاه ديمقراطي لمصلحة كل مكانها .

وختاما ، أود أن أؤكد أن كينيا تُدين النظام العنصري لرفضه المستمر الفناء الفعل العنصري . ونحن نريد للنظام العنصري أن يعرف أنه لا يمكن أن يبطش بالشعب ويظطهده الى الابد . ونتعهد بأن نقدم دعونا التام لكفاح شعب جنوب افريقيا المظهد وحركات تحريره .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين طلبوا السماح لهم بممارسة حق الرد . وأود أن أذكر الاعضاء بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على عشر دقائق للكلمة الاولى ، وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد الشهابي (العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :  
بالامس تفوه الممثل الاسرائيلي في استعراض للفطمة والديماغوجية بادعاءات زائفة لا أساس لها ضد المملكة العربية السعودية والدول الشقيقة الاخرى في محاولة غير مجدية لإبعاد انتباه هذه الجمعية عن الواقع الذي لا مبرر لانكاره للتعاون الكامل واسع النطاق الجاري الآن بين النظامين العنصريين الاستعماريين ، الاستيطانيين ، وهما الصهيوني في فلسطين والفعل العنصري في جنوب افريقيا ، وهما وبينهما ، كما يعرف العالم بأسره ، ملات أيديولوجية عميقة متاملة في اضهاد الشعب الفلسطيني وشعب افريقيا الاسود .



وأبغض ما جاء في بيان الممثل الصهيوني محاولته تصوير الامتعمار العنصرى الصهيوني كحركة تحرر ، تماما كما حاول أنصار الفصل العنصرى تصويره كحركة تحرر . وأود أن أسأل : الحرية لمن ؟ فبالنسبة للصهاينة ، الحرية على حساب كل حريات الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى ، حرية غزو أرض فلسطين ، موطن الفلسطينيين ، حرية احتلال الضفة الغربية ، وغزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان والقس ، حرية الهجوم على البلدان والشعوب في كل الاتجاهات ، حرية انتهاك القوانين والأعراف أو باختصار ، حرية الاحتلال والنهب والقتل والتشويه والسرقة والارهاب واستعباد الشعوب الأخرى والاستيلاء على أراضيهم وأوطانهم .

تلك هي حركة التحرر الصهيونية ، حركة تتحدى كل مبدأ أصلي من مبادئ ميشاق الأمم المتحدة وكل معيار متحضر من معايير الانسانية فهي أبشع أشكال العنصرية وهي التوأم الحق للفصل العنصرى ، إذ أن الفصل العنصرى ، شأنه شأن الصهيونية ، قد أعلن ممارسه من الاقلية البيضاء أنه حركة تحرر هو أيضا ، حرية على حساب كل حريات أغلبية السكان السود في جنوب افريقيا . ما أكثر الجرائم التي ترتكب اليوم باسم الحرية ! .

بل ولقد كانت لدى الممثل الصهيوني الجرأة الكافية ليتكلم عما أسماه "بممارسة الرق المحرمة قانونا" . إن العالم كله يعرف أن هذه ادعاءات من قبيل التشهير ولا أساس لها من الصحة . وإذا كان قد اعتقد أن بإمكانه تحويل انتباه الجمعية العامة عن الظروف المماثلة للعبودية ، التي يحاول الامتيطانيون الصهاينة في فرضها على الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى التي تكافح ببسالة من أجل حريتها وأصابع عيشها في الأراضى المحتلة ، فهو مخطيء تماما . لقد كشفت الحقيقة كاملة بالدلة الدامغة في الوثائق من خلال العديد من دراسات وتقارير الأمم المتحدة والهيئات الدولية المحترمة الأخرى . والحقائق التي تضمنتها تلك التقارير يعلو صوتها على كل خطابات ممثل إسرائيل وديماغوجيته .

وفي محاولة أخرى ضالة كسابقتها للإشارة الى المملكة العربية السعودية بين بلدان شقيقة أخرى ، بأنها من صفوة مصدري النفط الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، حاول الممثل الصهيونى ، مرة أخرى ، تحويل أنظار الجمعية العامة عن التعاون الاقتصادى المتنامى بين المؤسسة الصهيونية الاسرائيلية والنظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، وهو تعاون يعترف به الممثل الصهيونى نفسه ، وقد اعترف هنا أمامنا ، بأنه يضع اسرائيل فى المرتبة السابعة عشر بين البلدان المتاجرة مع جنوب افريقيا ، السابعة عشر على القائمة المعلنة والأولى على القائمة الفعلية .

وخلافا للكيان الصهيونى الذى أسهم فى اقامته بعض قادة البيض من جنوب افريقيا ، تلتزم المملكة العربية السعودية ، التزاما صارما بحظر اقتصادى شامل على جنوب افريقيا فى كل القطاعات ، ولاسيما قطاع النفط ، وقد التزمت بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وبذلك ، تكون المملكة قد التزمت التزاما كليا بالقرار ٥/٢٥ الصادر عن المنظمة العربية للبلدان المصدرة للنفط بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، فرضت حظرا نفطيا شاملا على جنوب افريقيا العنصرية . تلك هي السياسة الصارمة التى تنتهجها المملكة . ونحن نطلب من جميع مشتري النفط السعودى أن يقدموا شهادة تلميح بمكان الوصول ، فضلا عن الضمانات اللازمة بأن النفط لن يعاد بيعه الى المنبوذين الدوليين كاسرائيل العنصرية وجنوب افريقيا العنصرية . وبهذه الطريقة ، يحظر على مشتري النفط السعودى ومن ينقلونه تحويل حصتهم من النفط الخام أو أى من مشتقاته الى سلطات جنوب افريقيا العنصرية .

والواقع ، أن حكومة المملكة العربية السعودية تنظر بدقة فى أى تقرير يأتى من وكالة موشوق بها ومسؤولة بشأن احتمال وقوع أى انتهاك لشروط المملكة قبل مشتري النفط السعودى . وفى هذا الاطار ، تظل المملكة العربية السعودية على استعداد لفرض العقوبات اللازمة فى حالة وقوع مثل هذه الانتهاكات وشبوتها .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، من المفيد للجمعية العامة أن تنظر بعمق فى حجم التعاون الشامل القائم بين النظامين العنصريين الاستعماريين : الصهيونى ونظام

الفصل العنصرى ، وهو تعاون يتناول الانتشار النووى والمجال الامنى وعمليات القمع على ايدى الشرطة كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فى الوثيقة A/39/22 و Add.1 .

السيد الكوارى (قطر) : بالامس وفي بيانه الذى القاها امام هذه الجمعية الموقرة ، اراد مندوب الكيان الصهيونى ان يشير الشكوك حول موقف بلادى من مقاطعة النظام العنصرى الآخر فى جنوب افريقيا .

ومع شقة وفد بلادى القاطعة بان هذه الاكاذيب لن تنطلي على احد ، اذ ان المجتمع الدولى اعتاد على مثل هذه التخربات من هذا المندوب ، إلا ان وفد بلادى يؤكد ان ما ورد فى هذا البيان عار من الصحة ولا اساس له . وان بلادى ملتزمة التزاما كاملا بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة والجامعة العربية والمنظمة العربية للسدول المصدرة للنقط (اوابك) . وتدين بلادى كل تعامل مع هذا النظام .

إن مروجى هذه المعلومات هي وسائل الاعلام الصهيونية ، تبشها وهي على علم تام بانها كاذبة ، بهدف تغليل الرأى العام ، ولغت النظر عن التحالف والتعاون اللامحدود فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والنووية بين النظامين العنصريين فى تل ابيب وبريتوريا ، ووثائق الامم المتحدة تؤكد ذلك بما لا يقبل الشك .

إن موقفنا الرافض لهذين النظامين العنصريين موقف مبدئى ونحن لا نفرق بينهما .

إن من أهداف مندوب الكيان الصهيونى من هذه الادعاءات الباطلة ضد دول عربية هو الاساءة الى العلاقات الافريقية العربية الوثيقة التى تشير حقه وفضله .

ونحن نؤكد للجميع ان هذه العلاقات علاقات استراتيجية ولا بد من ابدالها للطرفين ولن تؤثر فيها هذه الاساليب الرخيصة اعتمادا على روح التضامن والوعي بأهميتها من الطرفين العربى والافريقى . وبالتالي فان هذه الاكاذيب ستذهب ادراج الرياح .



السيد ديفيز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أجرى ممثل نيكاراغوا مقارنة حاول فيها ايجاد تباين بين دعم الولايات المتحدة للمناضلين من أجل الحرية التابعين للمعارضة المتحدة لنيكاراغوا وبين ما ادعاه من عدم تأييدنا لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

ان الولايات المتحدة لا تتلقى تعليمات من حكومة سببت سياساتها الفوضى في اقتصاد وحرية شعبيها ، وصممت على تصدير آفة الحرب واكاذيب النظرية الماركسية اللينينية الى جيرانها .

ان الولايات المتحدة ، في سياساتها ، بما في ذلك التدابير التي أعلنت في الامر التنفيذي للرئيس ريغان الصادر في ٩ ايلول/سبتمبر ، قد أوضحت مرة اخرى باسهاب معارضتها التي لا تحيد للفصل العنصرى .

لقد وصف الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالارتباط البناء بانها سياسة نفاق . وأى شيء يمكن ان يكون اكثر نفاقا من تقديم الاسلحة والخبراء الى بلدان معينة في افريقيا وأماكن أخرى مع الدعوة الزائفة في نفس الوقت لاحلال السلم .

ان سياسة الولايات المتحدة ازاء جنوب افريقيا واضحة تمام الوضوح : وهي تيسير التحوّل السلمى لذلك المجتمع التعس من دولة تسيطر عليها اقلية الى دولة تقوم على التراضي الايجابي لجميع المحكومين . فالارتباط البناء لا يقدم أية تنازلات الى الفصل العنصرى . وكلمة "بناء" عكس كلمة "مدمر" . .

ومتشابه الولايات المتحدة على التمسك بهدفها المحدد الرامي الى إحداث تغيير سلمى للتوصل الى اقامة مجتمع تسوده العدالة الحقيقية في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند .

وقد فهمت ان عددا من مشاريع القرارات سيقدم في اطار هذا البند ، وقد تكون لبعضها آثار على الميزانية البرنامجية . لذلك سيجرى التصويت على مشاريع القرارات تلك في جلسة لاحقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥